وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID – EL Tarf–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences économiques commerciales et science de gestion

الرقم التسلسلي: .....السنة الجامعية:2024 /2025

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

واقع ومتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تخصص: الإدارة الإستراتيجية

– **تحت إشراف:**

الدكتور :زوين الصادق

من إعداد الطالبة:

بورغدة وحيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

قبل كل شيء الحمد لك ربي تعالى يا مالك الملك يا ذا الجلال والإكرام على توفيقي لإنجاز هذا البحث،

عسى أن يدر فائدة على الجميع، والصلاة والسلام على خير الأنام، الحبيب المختار، شفيعي ونبي.

محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي تخرجي هذا إلى القلب الحنون التي أكثرت لي الدعاء كلما نطقت

إلى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي على راحتي أمي الغالية

كما أن الفضل لوالدي رحمة الله عليه الذي علمني الصعود وهو يراقبني نم قرير العين أبي الغالي

كما اهدي هذا العمل إلى من رزقني الله به إلى أجمل وأروع نعمة منها الله عليا زوجي الغالي

إلى روافد الوفاء إلى نبع المحبة والحنان و أغلى ما أملك بناتي الحبيبات

إلى أخواتي

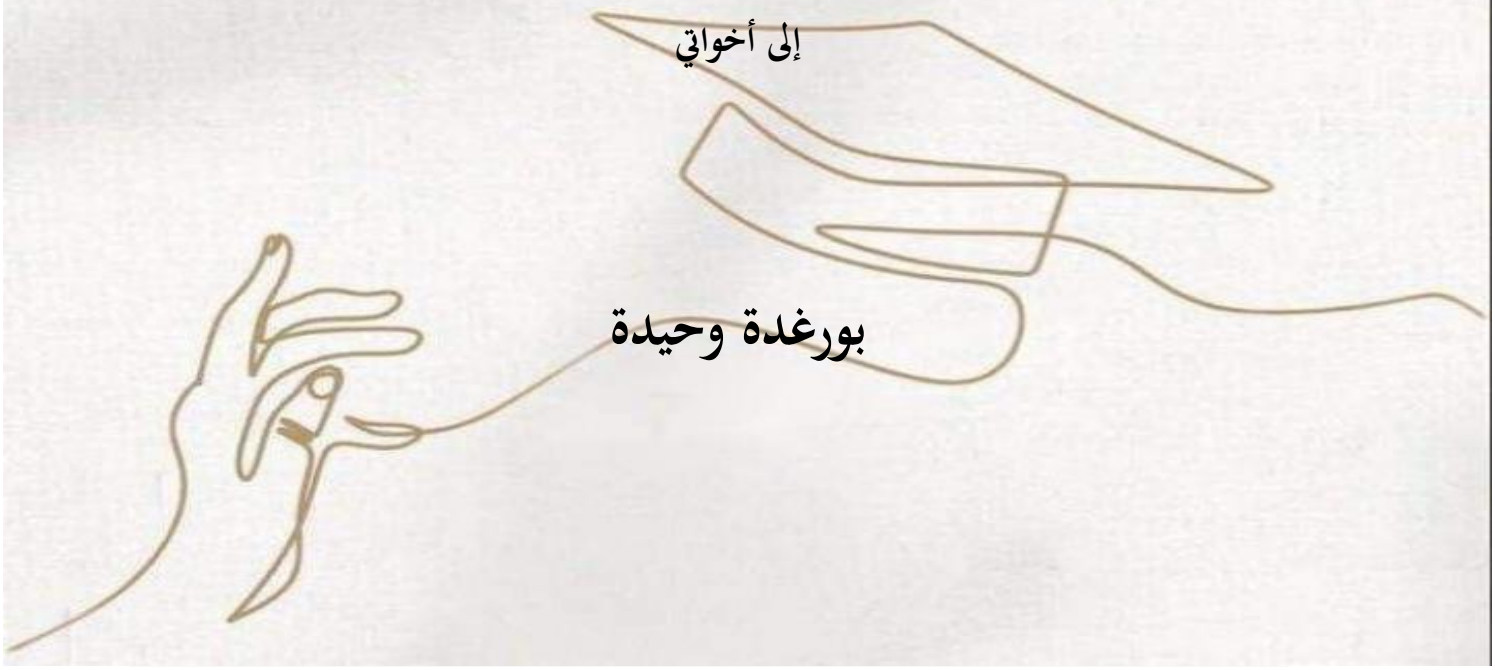

بورغدة وحيدة

استهل فاتحة شكري لله عز وجل و قبل كل شيء على النعمة التي أنعمني أيها و الذي أعطاني القدرة لإتمام هذا العمل مصداقا لقول الله تعالى (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ) إبراهيم الآية 07

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور زوين الصادق على مجهوداته وتوجيهاته القيمة لي طيلة فترة البحث.

كما أتقدم بالشكر الخالص لجميع أساتذة قسم علوم التسيير

إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد لجميع هؤلاء كل الشكر والتحية والامتنان.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لأهم البرامج التي تم اعتمادها في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما واقع تطبيقها، و لهذا الغرض تم الإحاطة بجوانب الموضوع ككل من خلال التعرف على مختلف التعاريف التي تناولت مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مفهوم التأهيل مع إبراز أهم متطلباته، بعدها تم عرض أهم برامج التأهيل المتبناة و مدى تطبيقها. و كنتيجة إن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لم ترتقي إلى الحجم الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من هذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات صغيرة ومتوسطة – واقع ومتطلبات– تأهيل

Abstract:

The aim of this study is to address the most important programs adopted in Algeria to rehabilitate small and medium-sized enterprises (SMEs) and their implementation status. To this end, the subject was comprehensively examined by examining the various definitions of SMEs and the concept of rehabilitation, highlighting its most important requirements. The most important rehabilitation programs adopted and the extent of their implementation were then presented. As a result, SME rehabilitation programs in Algeria have not reached the scale that would maximize the benefits of this type of enterprise.

Key words: Key words : small and medium enterprise-reality and requirements- rehabilitation.

,

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	
Abstract	
الإهداء	
الشكر والعرفان	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	ا
قائمة الأشكال	ا
المقدمة	ب-و
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب اختلاف.	3
المطلب الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	11
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.	14
المبحث الثاني: ماهية التأهيل وإعادة التأهيل المؤسساتالصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	22
المطلب الأول: مفهوم التأهيل ومتطلباته.	22
المطلب الثاني: أهمية التأهيل لزيادة تنافسية المؤسسات.	26
المطلب الثالث: تجارب دولية ناجحة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	27
المبحث الثالث: دور التأهيل في استدامة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	28
المطلب الأول: أهمية التأهيل في تحسين الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.	28
المطلب الثاني: تأثير التأهيل على القدرة التنافسية في السوق المحلية والدولية.	**29**

المطلب الثالث: العلاقة بين تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة	**29**
الخلاصة	**31**
الفصل الثاني:إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	
تمهيد	33
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لمصطلح برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	34
المطلب الأول: مفهوم برامج تأهيل المؤسساتالصغيرة والمتوسطة.	34
المطلب الثاني: أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	36
المطلب الثالث: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	39
المبحث الثاني: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	40
المطلب الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000–2006.	40
المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2006–2012.	44
المطلب الثالث: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010–2014	49
المبحث الثالث: برامج الشراكة الدولية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	56
المطلب الأول: برنامج الاتحاد الأوربي للمعونة والتعاون.	56
المطلب الثاني:برنامج الأمم المتحدة للتنمية و الصناعة 2002/1998	62
المطلب الثالث: البرنامج الأوربي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في التكنولوجيا. الإعلام والاتصال 2009–2012	64
الخلاصة	67
خاتمة	69
قائمة المراجع	74

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
10	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان	05
02	تصنيف المؤسسات في الهند	06
03	تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
04	تصنيف المؤسسات حسب التشريع الجزائري	10
05	نتائج مرحلة التشخيص الإستراتيجي لبرنامج التأهيل الصناعي(2000–2006)	42
06	التوزيع القطاعي للطلبات المقبولة في برنامج التأهيل الصناعي (2000–2006)	43
07	نتائج مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل الصناعي (2000–2006)	44
08	المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2012–2006)	47
09	توزيع المؤسسات المقبولة ضمن البرنامج الوطني للتأهيل (2006–2012) حسب قطاع النشاط	48
10	نتائج البرنامج الوطني للتأهيل (2010– 2014)	51
11	توزيع الملفات المستقبلة حسب قطاع النشاط في بعض الولايات في إطار برنامج التأهيل الجديد لسنة 2016.	52
12	حصيلة ملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقبلة في نهاية جوان 2016 لبرنامج التأهيل الجديد.	53
13	نتائج مرحلة الدراسة التشخيصية لبرنامج التأهيل الجديد خلال سنة 2017.	54
14	يوضح نصيب الجزائر من برنامج ميدا 1 (1997–1999)	58

15	يوضح نصيب الدول من برنامج ميدا 1(1995–1999)	59
16	نصيب الجزائر من برنامج ميدا 2(2006/2000)	61

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مسار عملية التأهيل في إطار برامج التأهيل	35
02	أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36

مقدمة

تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاديات العالمية، حيث تلعب دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والابتكار، تواجه هذه المؤسسات العديد من التحديات التي تعيق نموها وتطورها، مثل نقص التمويل، وقلة الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، وضعف القدرات الإدارية. لتحسين واقع هذه المؤسسات وتأهيلها لتحقيق نجاح مستدام، يتطلب الأمر اتخاذ عدة إجراءات إستراتيجية. من أهم هذه الإجراءات تحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل الإجراءات القانونية وتوفير الحوافز الضريبية، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المالية عبر توفير قروض ميسرة وبرامج تمويل مبتكرة، كما يجب التركيز على التدريب والتطوير المهني لتعزيز مهارات الإدارة والقيادة لدى أصحاب هذه المؤسسات وموظفيهم، يمكن أن تسهم التكنولوجيا بشكل كبير في تحسين كفاءة هذه المؤسسات، لذا من الضروري تشجيع استخدام التكنولوجيا الرقمية وتقديم الدعم الفني اللازم، أيضًا يعتبر الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية عاملاً حيوياً للنمو، لذلك يجب توفير منصات تسويقية وتجارية تسهل الوصول إلى العملاء الجدد، بالإضافة إلى ذلك، يجب بناء شراكات إستراتيجية مع الجهات الحكومية والخاصة لتعزيز التكامل والتعاون، يعتبر الابتكار المستمر والتكيف مع التغيرات السوقية أمرًا ضروريًا لضمان استمرارية ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تنفيذ هذه المتطلبات، يمكن تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

- **ما هي الاستراتيجيات والإجراءات اللازمة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتمكينها من التغلب على التحديات التي تواجهها لتحقيق نمو مستدام وفعّال في الاقتصاد الحديث؟**

ويتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هي أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من حيث تأهيلها؟**

- **ما الهدف من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟**
- **هل استطاعت البرامج المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من تحقيق الناتج الذي وضعت من اجله ؟**

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية سنقوم بطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات كبيرة في مجال لتأهيل،خاصة فيما يتعلق بضعف القدرات الإدارية والمالية والتقنية.

الفرضيات الفرعية:

إن تأهيل العنصر البشري والمحيط الإداري أهم متطلبات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات التي تواجهها.

تهدف برامج التأهيل إلي تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أدائها.

حققت برامج التأهيل الناتج المنتظر منها وبالتالي استطاعت الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودفعها لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة: للدراسة جملة من الأهداف نذكر منها:

- تحديد التحديات و المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات في مجال التأهيل؛
- تقييم البرامج و المبادرات و السياسات الحكومية الداعمة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تحليل نقاط القوة و الضعف في منظومة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تحديد احتياجات التدريب و التأهيل من حيث المهارات الإدارية و المالية و التقنية؛

- تحسين قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل و الاستثمار؛
- نشر الوعي بأهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية؛
- تشجيع أصحاب و موظفي هذه المؤسسات على المشاركة في برامج و دورات التدريب؛
- خلق بيئة داعمة و مواتية لنمو و ازدهار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تُعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني الجزائري، و تلعب دورًا حيويًا في خلق فرص العمل و تعزيز النمو الاقتصادي،
- يُعدّ تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضروريًا لتعزيز قدراتها و تنافسا في ظل التحديات المتزايدة في البيئة الاقتصادية العالمية؛

أسباب اختيار الموضوع

- رغبتنا في البحث في هذا الموضوع ؛
- الأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛
- التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه المؤسسات في مجال التأهيل؛
- نقص الدراسات و البحوث حول واقع و متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

حدود الدراسة

- تقتصر هذه الدراسة على تحليل واقع و متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

- لا تتناول هذه الدراسة المقارنة بين تجارب تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الدول الأخرى.
- اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المتاحة من المصادر الثانوية، مثل الدراسات والبحوث والتقارير الرسمية.

منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياته، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع.

- جمع البيانات من خلال المراجعة الأدبية و تحليل البيانات الثانوية؛
- تحليل التحديات و البرامج و المبادرات المتاحة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
- اقتراح حلول و توصيات لتحسين فعالية وتأثير برامج و مبادرات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

هيكل الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة ولبغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بوضع مقدمة عامة تعتبر كمدخل للموضوع وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات المتعلقة يتوسطها فصلين مترابطين ومتكاملين يعالجان جوهر الدراسة حيث تناولنا في **الفصل الأول** مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،قسمنا الفصل الأول إلي ثلاث مباحث أساسية ،تناولنا في **المبحث الأول** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطرقنا في **المبحث الثاني** ماهية التأهيل وإعادة التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما **المبحث الثالث** فقد تناولنا دور التأهيل في استدامة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،**أما الفصل الثاني** كان تحت عنوان إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقسم إلي ثلاث مباحث تناولنا في **المبحث الأول** مدخل مفاهيمي لمصطلح برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي **المبحث الثاني**

البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة وخصصنا **المبحث الثالث** لبرامج الشراكة الدولية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

اهتمت الدول المتقدمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا باعتبارها دعامة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال مساهمة هذه المؤسسات في جزء كبير من الناتج الوطني و كذا خلق العديد من فرص العمل و بالتالي التخفيض من معدلات البطالة، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هذه المؤسسات تعد محرك رئيسي لاقتصاديات هذه الدول، و قوة تنافسية محركة.

إلا أن اهتمام الدول النامية بهذا النوع لم يكن إلا متأخرا، والجزائر كواحدة من هذه الدول لم تحظى مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة بالاهتمام المطلوب، حيث عانت من التهميش لفترة طويلة امتدت حتى أواخر الثمانيات و لكن مع بداية التسعينات أي فترة الانفتاح على العالم و التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وبدأت الرؤى تتغير وتتضح و بدأ الاهتمام يزداد بهذه المؤسسات، فتم إرساء القواعد السياسية والقانونية التي اعتبرت كقاعدة أساسية لتطويرها و تنميتها و النهوض بها رغبة في دفع وتيرة التنمية الوطنية والرفع من معدلات الاستثمارات والإنتاج لتحقيق رفاهية أكثر و التخفيف من حدة البطالة والمحافظة على تنافسية الدول.

سنتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المبحث الثاني: ماهية التأهيل وإعادة التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: دور التأهيل في استدامة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد حققت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قفزة نوعية في الفترة الأخيرة نتيجة الاهتمام المتزايد بها ، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد يكون مقبول ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية، وهذا باعتراف العديد من الباحثين و مسيري الهيئات و المنظمات الدولية، وتكمن صعوبة تحديد تعريف لها أساسا في تحديد الفرو قات الجوهرية بين الوحدة أو المؤسسات الصغيرة من جهة و المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، وتكمن هذه الفر وقات في الأسباب المؤدية اختلاف وجهات النظر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب اختلاف:

إن عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من قبل الدول ومختلف الهيئات والمنظمات، يقودنا في هذه الجزئية من الدراسة إلى تقيم بعض التعريفات سواء أكانت لدول متقدمة أو دول نامية أو حتى لبعض المنظمات الدولية، وذلك في محاولة لإزالة اللبس والغموض عن هذا الموضوع.

الفرع الأول: تعريف بعض الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:يمكن طرح أهم التعاريف الدول المتقدمة المتوصل إليها كما يلي :

أولا: تعريف المؤسسات (ص و م) في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنحاء" الصناعات التي يعمل بما 250 عاملا مع إمكانية وصول العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار".[1]

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري العمالة ورأس المال المستمر.

[1] فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المحلية ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،مصر ،ص 36

ومما يجب الإشارة إليه، هو أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية يحظى بنوع من المرونة والقابلية للتغيير، سواء من حيث المعيار المستخدم وذلك حسب طبيعة القطاع، فمثلا قطاع الصناعة وتجارة ليلة فإنه يعتمد على معيار عدد العمال، ومنه يعتبر المشروع صغيرا إذا كان يضم أقل من 500 عامل، أما بالنسبة القطاع تجارة التجزئة والخدمات فإنه يتم الاعتماد على معيار رقم الأعمال السنوي، وبالتالي يعتبر المشروع صغيرا إذا كان رقم أعماله السنوي يقل عن 6 ملايين دولار .

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

اعتمدت اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنة 1993 المعدل سنة 1999 على معياري العمالة ورأس المال، حيث أن كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة يجب أن لا يتعدى عدد عمالها 300 عامل، أما عن رأس مالها فلا يجب أن يفوق 300 مليون ين ياباني[1]، أما التقسيم القطاعات فيكون كما يلي:

[1]–كمال مطهري ، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–"، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،(2011–2012) ، ص 50.

جدول رقم (1) تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان

مجال النشاط	عدد العمال	رأس المال المستثمر بالين'	رأس المال المستثمر بالدولار
مبيعات التجزئة	50 عامل أو اقل	50 مليون ين أو اقل	468196 دولار أمريكي أو اقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو اقل	50 مليون ين أو اقل	468196 دولار أمريكي أو اقل
الخدمات	100 عامل أو اقل	100 مليون ين أو اقل	936388 دولار أمريكي أو اقل
صناعة و قطاعات أخرى	اقل أو يساوي 300 عامل	اقل أو يساوي 300 مليون ين	2809164 دولار أمريكي أو اقل

المصدر: كمال مطهري (2011-2012): "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-"، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص 51.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المبيعات بالتجزئة يكون عدد العمال فيها حوالي 50 عامل أو اقل مع رأس مال (50 مليون ين أو اقل أو 468196)أما مبيعات الجملة يكون عدد العمال فيها حوالي 100 عامل أو اقل مع رأس مال (50 مليون ين أو اقل أو 468196)أما الخدمات فيكون يكون عدد العمال فيها حوالي 100 عامل أو اقل مع رأس مال (100مليون ين أو اقل أو 936388)أما الصناعات والخدمات الأخرى فيكون يكون عدد العمال فيها حوالي 300 عامل أو اقل مع رأس مال (300 مليون ين أو اقل أو 2809164).

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول النامية: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

أولا: تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري رأس المال المستثمر وعدد العمال، حيث تم تسقيف الحد الأعلى للعمالة ب 50 عاملا، إلا أن ذلك لم يساعد في التخفيف من حدة مشكلة البطالة، لتقوم الحكومة سنة 1967 بحصر التعريف على رأس المال وحده[1]، وحسب التقرير السنوي للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة (2011-2012) فإنه يتم تصنيف المؤسسات حسب جدول رقم (2): تصنيف المؤسسات في الهند، رقم الأعمال كما يلي:

جدول رقم (2): تصنيف المؤسسات في الهند

حجم المؤسسة	رقم الأعمال بالروبية	رقم الأعمال بالدولار
مؤسسة مصغرة	لا يتجاوز 2.5 مليون روبية	38500 دولار أمريكي أو اقل
مؤسسة صغيرة	لا يقل عن 2.5 مليون روبية ولا يفوق 5 مليون روبية	ما بين 38500 و 78500 دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	لا يقل عن 5 مليون روبية ولا يفوق 10 مليون روبية	ما بين 78500 و 154000 دولار أمريكي

المصدر: شريفة العابد برينيس (2016): نماذج من التجارب الآسيوية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستفادة الجزائر منها، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 40، ص 153.

[1] ياسين العايب إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " أطروحة دكتورة منشورة ,قسم العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ,جامعة قسنطينة، الجزائر،2011،ص ص: 165 ، 166

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات المصغرة يكون رقم أعمالها لا يتجاوز 2.5 مليون روبية او38500 دولار أمريكي أو اقل أما المؤسسة الصغيرة فرقم أعمالها لا يقل عن 2.5 مليون روبية ولا يفوق 5 مليون روبية و يكون ما بين 38500 و 78500 دولار أمريكي أما بالنسبة للمؤسسة المتوسطة فيكون رقم أعمالها لا يقل عن 5 مليون روبية ولا يفوق 10 مليون روبية و ما بين 78500 و 154000 دولار أمريكي.

ثانيا:تعريف تونس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس للعديد من التغييرات كان آخرها سنة 2006 وذلك تبعا الإعلان محل السوق المالي (CMF) وبناءا على قرارات المجلس الوزاري المشترك في ذات السنة، فإنه يتم اعتبار المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تستجيب للمعايير التالية:[1]

قيمة الأصول الصافية تقل عن 4 ملايين دينار تونسي أي 1680000 دولار أمريكي.

العدد الإجمالي للعمال يقل عن 300 عامل.

الفرع الثالث: تعريف بعض المنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم تتفق المنظمات الدولية علي تعريف محدد فنجد عدة تعاريف نذكر منها

أولا: تعريف المؤسسات (ص و م)حسب اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأقصى

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذه اللجنة اعتمادا على معيار العمالة وذلك كما يلي: " هي كل المنشآت التي تشغل عمالا بأجور لا يتعدى عددهم 50 عاملا وذلك إذا كانت لا تستخدم قوى محركة أو 20 عاملا إذا كانت تستخدم قوى محركة ".

[1] حسين يحي ، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي ", أطروحة دكتوراه , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ,جامعة أبي بكر بلقا يد , تلمسان، الجزائر،2013، ص 41 .

ثانيا: تعريف المؤسسات (ص و م) حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

إن المشروعات الصغيرة: "هي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل مسؤولياتها وبأبعادها طويلة الأجل – أي الإستراتيجية والقصيرة الأجل – أي التكتيكية– ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين عامل و05 عمال"، والمتمعن في هذا التعريف يلاحظ أن هذه المنظمة قد اعتمدت على معياري الملكية والعمالة في تعريف هذا الصنف من المؤسسات[1]

ثالثا: تعريف المؤسسات (ص و م) حسب اللجنة الأوروبية للاتحاد الأوروبي

عرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لتوصية المفوضية الأوروبية في (2003/05/06) كما يلي:

جدول رقم (3) تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي بالاورو	رقم الأعمال السنوي بالدولار	الحصيلة السنوية بالاورو	الحصيلة السنوية الدولار
مصغرة	من 01-09	اقل من 2 مليون	اقل من 2459400	اقل من 2 مليون	اقل من2549400
صغيرة	من 10-49	اقل من 10 مليون	اقل من 12297000	اقل من 10مليون	اقل من 12297000
متوسطة	من 50-249	اقل من 50 مليون	اقل من 61485000	اقل من 43 مليون	اقل من 52877100

Source: Nadine Levratto 2009.Les PME Définition: Role Economique et Politique Publique .la premiére Edition ،Groupe de Book ،Bruxelle ،Belgique ،P: 22.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة المصغرة يكون عدد العمال فيها من 01-09 أما رقم الأعمال السنوي بالا ورو يكون اقل من 2 مليون أما رقم الأعمال السنوي بالدولار فيكون

[1]– رابح خوني و رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها " الطبعة الأولى , دار أتراك للطباعة و النشر , القاهرة، مصر 2008 , مصر ص 32.

اقل من 12297000 أما الحصيلة السنوية بالا ورو فتكون اقل من 2 مليون الحصيلة السنوية بالدولار فتكون اقل من 12297000 أما بالنسبة للمؤسسة الصغيرة يكون عدد العمال فيها من 10-49 أما رقم الأعمال السنوي بالا ورو اقل من 10 مليون أما رقم الأعمال السنوي بالدولار فيكون اقل من 2459400 أما الحصيلة السنوية بالا ورو فتكون اقل من 10 مليون و الحصيلة السنوية بالدولار فتكون اقل من2549400 آما بالنسبة للمؤسسة أما المؤسسة المتوسطة يكون عدد العمال فيها من 50-249 – أما رقم الأعمال السنوي بالا ورو يكون اقل من 50 مليون أما رقم الأعمال السنوي بالدولار فيكون

اقل من 61485000أما الحصيلة السنوية بالا ورو فتكون اقل من 43 مليون الحصيلة السنوية بالدولار فتكون اقل من 52877100

رابعا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

حسب القانون (17-02) المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووفقا للمادة الخامسة منه، فإنه يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات بحيث أنها:

تشغل من 01 إلى 250 شخص .

لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

تستوفي معيار الاستقلالية: أي كل مؤسسة تملك رأس مال بمقدار 25 % فما أكثر.

والجدول التالي يوضح تصنيف المؤسسات حسب و التشريع الجزائري:

جدول رقم (4): تصنيف المؤسسات حسب التشريع الجزائري

المعيار الحجم	عدد العمال	رقم الأعمال دج	رقم الأعمال الدولار	الحصيلة السنوية دج	الحصيلة السنوية الدولار
مصغرة	09-01	اقل من 40 مليون	اقل من 334812.088	لا يتجاوز 20 مليون	لا يتجاوز 167406.0044
صغيرة	49-10	اقل من 400 مليون	اقل من 3348120.88	لا يتجاوز 200 مليون	لا يتجاوز 1674060.44
متوسطة	50- 250	مابين 400 مليون دج و 4 مليار دج	مابين 3348120.88و 33481208.8	مابين 200 مليون دج و مليار دج	ما بين 1674060.44 و 83703022

المصدر: من أعداد الطالب اعتمادا على المواد من 08-10 من القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:الثاني، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص 06.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة المصغرة يكون عدد العمال فيها 01-09اما رقم أعمالها فيكون اقل من 40 مليون دينار جزائري والحصيلة السنوية لا تتجاوز 200 مليون دينار جزائري أما رقم أعمالها بالدولار فيكون اقل من 334812.088 وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 167406.0044 دولار أما المؤسسة **الصغيرة** يكون عدد العمال فيها-10-49 أما رقم أعمالها فيكون اقل من 400 مليون دينار جزائري والحصيلة السنوية لا تتجاوز 20 مليون دينار جزائري أما رقم أعمالها بالدولار فيكون اقل من 3348120.88 وحصيلتها السنوية لا يتجاوز 1674060.44 دولار، والمؤسسة **المتوسطة** يكون عدد

العمال فيها 50-250 أما رقم أعمالها فيكون اقل من مابين 400 مليون دينار جزائري و 4 مليار دينار جزائري

والحصيلة السنوية لا يتجاوز بين 200 مليون دينار جزائري و مليار دينار جزائري أما رقم أعمالها بالدولار فيكون مابين 3348120.88 و 33481208.8 و حصيلتها السنوية تكون ما بين 1674060.44 و 83703022 .

المطلب الثاني:أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعالياتها الاقتصادية نتيجة الخصائص التي تتمتع بها والتي جعلتها تحتل صدارة اهتمام جميع البلدان، كما تنقسم إلي عدة أشكال نجعلها قادرة علي ممارسة العديد من النشاطات.

الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتنوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عدة أشكال نظرا لقدرتها على القيام بمجموعة متنوعة من النشاطات والعمل في مجالات مختلفة وفيما يلي نستعرض أهم هذه الأشكال.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:وتنقسم بدورها إلى:

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسط حسب طبيعة المنتجات: نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي:[1]

1.1.مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحة.
- منتجات الجلود.

[1]- ميسر إبراهيم، المشروعات الصغيرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010، ص29.

– الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.[1]

2.1.مؤسسات إنتاج السلع والخدمات: وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في:

– قطاع النقل؛

– الصناعة الميكانيكية والكهرومائية؛

– الصناعة الكيميائية والبلاستيكية؛

– صناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

3.1.مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة، وتتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر. الأمر الذي ينطبق على المؤسسات الكبيرة والذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون محدودا، كإنتاج أو تركيب بعض المعدات خاصة في الدول المتطورة. أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل: يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:[2]

1.2.مؤسسة غير مصنعة: وهي ممثلة في الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلابيات الزبائن.

[1]– علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 18.

[2]– سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر،1993، ص 23.

2.2.مؤسسة مصنعة:وهي ممثلة في المؤسسات التي تجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

3.التصنيف حسب المعيار القانوني:قسمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كغيرها من المؤسسات إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة:[1]

1.3. المؤسسات الخاصة: هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص.

2.3.المؤسسات العمومية: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام (أي تعود ملكيتها للدولة) .

4.تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي: يمكن تصنيف المؤسسات في شكل ثلاث قطاعات، وهي القطاع الأولي، والقطاع الثانوي وأخيرا قطاع الخدمات. وهذه القطاعات يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية حسب الاحتياجات والأغراض من ذلك، وتقسم عموما إلى مجموعات محددة بدقة حسب المنتجات (السلع والخدمات) المعدة من طرف المؤسسة: [2]

1.4.مؤسسات فلاحيه: تضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف فروعها ونشاطاتها مثل تربية المواشي والنشاطات المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية.

2.4.مؤسسات صناعية: وهي التي تقوم بإنتاج سلع جديدة انطلاقا من المواد واللوازم المختلفة القابلة للاستهلاك التي تتحصل عليها من الغير أو حتى تستخلصها من الطبيعة.

3.4.مؤسسات خدماتية: وتشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في النوعين السابقين مثلا المؤسسات الحرفية والنقل بمختلف فروعه، وكذلك الصحة وغيرها.

[1] –هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 51.

[2]– أنور طلبة، العقود الصغيرة الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 296.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص ويمكن اختصارها في ما يلي:[1]

1. **سهولة الإنشاء:** تتيح هذه المؤسسات بدء العمل بدون الحاجة إلى استثمارات ضخمة، حيث يتم التمويل عادة من مصادر محلية وتعتمد على موارد محلية للإنتاج، مما يقلل من الاعتماد على الواردات.
2. **استخدام التكنولوجيا البسيطة:** تعتمد هذه المؤسسات على تقنيات بسيطة تناسب البيئة المحلية دون الحاجة إلى تقنيات معقدة أو مستوردة.
3. **استغلال المساحات الصغيرة:** يتم تصميم المؤسسات لتعمل في مساحات وتجهيزات محدودة، مما يقلل من التكاليف الإجمالية للتشغيل.
4. **المرونة في العمليات والمنتجات:** تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على تعديل عملياتها ومنتجاتها وفقا للظروف المتغيرة التي تحيط بها.
5. **توزيع السكان المتوازن:** تسعى المؤسسات إلى إحداث توازن بين السكان في المناطق الحضرية والريفية من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.
6. **هيكل تنظيمي بسيط:** يتميز بمستويات إشراف محدودة، مما يسهل عمليات الإدارة والاتصال.
7. **استخدام نظام معلوماتي بسيط:** يتماشى مع نمط اتخاذ القرارات البسيط لديها، مما يسهل عملية الإدارة والتحكم بالعمليات.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعّال وحيوي في اقتصاديات الدول نتيجة لمساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني، زيادة الناتج المحلي، توظيف الأيدي العاملة الوطنية ورفع الإيرادات غير النفطية ، حيث تعتبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج إضافة إلى تنمية قدرات مالكيها وإشراكهم في

[1]– نور الدين حيرش،سعاد يحياوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والوطنية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية،معسكر، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2019، ص 42.

تحقيق التنمية بتوفير المناخ الاستثماري المناسب والمعزز بوسائل الدعم الملائمة لنشاط هذه المؤسسات لمواصلة نموها و تطورها.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إقبالا كبيرا على إنشائها، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية نظرا للفائدة الآتية منها، وتعد الركيزة الأساسية للمؤسسات الكبرى حيث قامت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرض نفسها وبشكل كبير، وذلك منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي، وذلك راجع للأسباب التالية:[1]

- الدور الكبير الذي تلعبه في خلق مناصب الشغل؛
- عملها على نقل التكنولوجيا وتطويرها وتحقيق التنمية الجهوية؛
- إمكانياتها في الاستجابة إلى النمط الاستهلاكي للأفراد؛
- الاقتناع المتزايد بمحدودية إمكانيات المؤسسات الكبرى في التخفيض والتحكم في تكلفة تسيير وإدارة المشروعات وإنتاجها، الأمر الذي جعل العديد منها يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج بعض حاجياتها من السلع والخدمات وعمق ظاهرة المناولة والشراكة بين البلدان؛

ولقد اهتمت الدول المتقدمة بهذا النوع من المؤسسات بسبب التجديد والابتكار لدى هذه المؤسسات من جانب، وتحسين فعالية المؤسسات الكبيرة من جانب آخر. ومن بين الأسباب المهمة التي دفعت هذه الدول إلى الاهتمام بهذا النوع، ما يلي:

- ✓ انخفاض معدل الأرباح للمؤسسات الكبيرة؛
- ✓ الطاقة الإنتاجية في الكثير من الصناعات الأساسية، سرعة التطور التكنولوجي، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة؛
- ✓ زيادة فرص التشغيل من قبل هذه المؤسسات مقارنة بالكبيرة؛

[1]– فتحي السيد عبده، أحمد أبو سيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر، 2005، ص 65.

- ✓ ارتفاع نسبة مساهمة هذه المؤسسات في عملية التصدير؛
- ✓ زيادة اهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر بهذا النوع من المؤسسات؛

وكمثال عن ذلك، عرفت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت العمود الفقري للسياسة المتبعة ورغم الأزمات التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم ككل لم تفقد هذه المؤسسات حيويتها وديناميكيتها، بل ظلت الإحصائيات الاقتصادية في جانبها، حيث سيطرت على نسبة 50% من سوق الشغل و70% من التجارة والخدمات، و40% من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي[1].

وعلى هذا الأساس، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على سياسات استقطاب المشروعات الصغيرة وجلبها إلى المناطق الصناعية بغية تحقيق ما يلي:

- إعادة بعث وخلق المشروعات الجديدة، فالمنافسة بين الولايات لاستقطاب المشاريع وزيادة إعانات الدولة نتج عنها نوع من الديناميكية والحركية في بعث المشاريع الجديدة؛
- النسخ الاقتصادي والصناعي، من خلال خلق هذه المشاريع الصغيرة والتي تلعب دورا كبيرا خلال الأزمات أو في مراحل التباطؤ الاقتصادي؛
- خلق شراكة بين هذه المؤسسات والقطاع المصرفي، ووضع برامج لضمان قروض مرنة؛
- مواجهة مشكلة البطالة، باعتبار أن هذا النوع من المؤسسات يستخدم طرق إنتاجية بسيطة تعتمد بالدرجة الأولى على كثافة اليد العاملة، مما يجنب هذه الدول تكبد مبالغ غالية لخلق مناصب الشغل؛
- تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة، وذلك من خلال الانتشار الجغرافي الجيد لهذه المؤسسات، وبالتالي تخفيف حدة التمركز وتنمية المدن الثانوية؛
- توفير السلع بأسعار منخفضة بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؛

[1] – فتحي السيد عبده، أحمد أبو سيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر، 2005، ص 65.

- تلبية حاجيات السوق المحلية وبالتالي التخفيض من قيمة الواردات، إضافة إلى دعم المؤسسات الكبرى من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يجعلها مستقلة عن المؤسسات الأجنبية الخارجية، إضافة إلى تنشيط الصادرات؛
- الاستغلال العقلاني والأمثل لثروات الدولة. [1]

الفرع الثاني: صعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات عديدة منها ما هو خارج عن إرادة المؤسسة وإدارتها بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر ها الدول، وهي مشاكل يصعب حلها أو تغييرها من طرف إدارة المؤسسة بل يجب التأقلم معها، وهناك مشاكل أخرى داخلية ترتبط أساسا بنشاط وعمل المؤسسة، ويمكن حصرها في[2]:

1- التمويل :

و هي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، إذ أن صغر حجم هذه المؤسسة يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمال المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب المؤسسات مقابل القروض، فضلا عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها

2- المشاكل السياسية الاقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية

تظهر هذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التوجهات الحكومية خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الاشتراكية والتي عانت ولازالت تعاني من عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا والغير قابل للتطبيق واقعيا. حيث لم تؤسس أي برامج لتوجه المؤسسات أو لمساعدتها ماليا أو فنيا أو لتقدير إعفاءات ضريبة لها في حالة اتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها؛

[1]- فتحي السيد عبده، أحمد أبو سيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 65.

[2]- هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 65-66.

3- مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات:

وتتمثل في نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم، كذلك انعدام الخبرة والمهارة اللازمين في تحليلها، سيؤدي بطبيعة الحال إلى ضعف مرد ودية هذه المؤسسات وارتفاع احتمال فشلها؛

4- مشكلة العقار الصناعي:

يعتبر من بين المشاكل الأساسية التي تواجه المستثمرين الجدد، ويعود ذلك إلى انعدام سياسة واضحة المعالم لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، خاصة إذا ما لاحظنا الحالة السيئة التي صلت إليها المناطق الصناعية من حيث التنمية والتسيير والتنظيم؛ [1]

5- المشاكل المتعلقة بالتسويق:

تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة وعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلومات عن السوق المستهدفة ، و يضاعف إلى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر والضمان وانتظام التوريد بالكميات المطلوبة، وفي المواعيد المقررة وتفاديا للمشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، فضلا عن ظاهرة عدم الثقة بالمنتج الوطني مقارنة بالمنتج الأجنبي؛

[1]- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره ص 67.

6- الجباية

بالرغم من الإجراءات المتخذة حيال تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،لا يزال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على أرباح ومن مختلف الاشتراكات المفروضة على هؤلاء المستثمرين ؛

7- البيروقراطية الإدارية :

بطء وتعقيد الإجراءات الإدارية يعد من بين العناصر الأساسية المعرقلة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، كما يعاني هذا القطاع من تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، العمالية، الضمان الاجتماعي ،الدوائر الضريبية والجمركية ،الجهات المهتمة بالمواصفات ومقاييس الجودة. ..الخ)؛

8- انخفاض الإنتاجية:

هناك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون مكان العمل[1]؛

9- تردي النوعية :

بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية، فضلا عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية و العناصر الفنية المدربة، وعدم وجود مراكز ومخابر لفحص الجودة والنوعية؛

[1]- هايل عبد المولى طشطوش، مرج سبق ذكره، ص69.

الفرع الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن المتتبع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستطيع تمييز كون أن هناك مجموعة من العوامل المساعدة والمساهمة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على نموها وتطورها نذكر منها.

1- مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:

وذلك في سرعة الاتصال بين قسمين التسويق والإنتاج لصغر حجم العملية مما يوفر للمؤسسة مرونة وسرعة اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد المتعلق بالكمية المنتجة النوعية المطلوبة وكذا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة بالإنتاج و التوزيع.[1]

2- قلة رأس المال المستثمر:

إن من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير حيث أن من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم من ادخار اتهم السابقة وذلك قصد إقامة مؤسسة الإنتاج منتج معين[2]

3- عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:

في حالة كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فإن المشروع سوق يحقق النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:

-قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية؛

-قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور؛

-قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع؛

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان الأردن ،2002، ص ص12،10.

[2]- طارق عبد لعال عماد، التطورات العالمية وانعكاسات على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر ،ص43.

-قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات؛

-قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة؛

4- توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها:

وهذا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل إلى استخدام العنصر البشري بشكل أكبر من اعتمادها على الآلات، لأن هذه المشروعات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هذا المجال وعلى الرغم من أن بعض هذه الصناعات التي كانت تعتمد أكثر علي العامل اليدوي فإنها بدأت في إدخال المكينة على هذه الصناعات لزيادة الإنتاج إلا أن هناك بعض الحرف والمصنوعات اليدوية يفضلون العمل والفن اليدوي، إن العمالة الماهرة والتي تصنع بعض المنتجات مازالت مطلوبة والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الآلات الأوتوماتيكية والتي قد تصلح لبعض الصناعات التي يطلبها السوق بأعداد كثيرة وتصدر للخارج فهناك عمال مبتكرون وتوافر هذه الطبقة في المجتمع يعتبر عامل نجاح لتنمية وازدهار الصناعات الصغيرة.[1]

5- مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق:

وهذا العامل أيضا هام لنجاح واستمرارية الصناعات سواء الصغيرة أو الكبيرة الحجم أيضا فالموقع القريب من المورد الخام والأسواق لإغراض التوزيع والقرب من الأجهزة الحكومية والبنوك بقدر الإمكان يجعل من المصنع موقعا متميزا ويقلل تكلفة النقل والتسويق والتوزيع ولكن يشترط أن يكون هذا الموقع يلوث الجو أو البيئة المحيطة به ؛

[1]- عبد الرحمان بن عنتر، الدعائم الأساسية لارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقوماتها نجاحها، مجلة العلوم الإنسانية، عدد12 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2013 ،ص02.

6- توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة:

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث إن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة حيث إن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات هذه المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها؛

7- توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم[1]

وهذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم؛

المبحث الثاني: ماهية التأهيل وإعادة التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بهذا النوع من المؤسسات باعتبارها قطاعا فعالا و ركيزة أساسية للتنمية، ولقد بدأ اهتمام الجزائر بها منذ 1995،أي منذ إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للشروع في برنامج التصحيح الهيكلي.

المطلب الأول: مفهوم التأهيل ومتطلباته.

وردت العديد من المفاهيم الخاصة بالتأهيل في العديد من الدول والتي سيتم توضيحها إلي جانب المتطلبات التي تحتاجها

الفرع الأول:تعريف التأهيل

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعريفه على أنه مجموعة من العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير وتحسين أداء هذه المؤسسات لضمان استمرا رها وزيادة قدرتها التنافسية، يتضمن التأهيل

[1]- عوادي مصطفي ,المرجع السابق.ص1.

عدة جوانب منها التدريب والتطوير، حيث يتم توفير برامج تدريبية للعاملين لزيادة مهاراتهم ومعرفتهم في الجوانب الإدارية، التقنية، والمالية، بالإضافة إلى الدعم المالي من خلال تقديم القروض، المنح، أو الاستثمارات لتمكين المؤسسات من توسيع نشاطاتها أو تحسين بنيتها التحتية، كما يشمل التأهيل تقديم الاستشارات والخدمات في مجالات مثل التسويق، الإدارة، المحاسبة، وتكنولوجيا المعلومات لمساعدة المؤسسات على تحسين أدائها، ودعم التحسين التكنولوجي بتبني التكنولوجيا الحديثة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لتعزيز الإنتاجية والكفاءة، كذلك يتضمن التأهيل مساعدة المؤسسات في تطوير استراتيجيات التسويق والوصول إلى أسواق جديدة، وتحسين صورة المؤسسة وعلامتها التجارية، بالإضافة إلى دعم تطوير المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات السوق بشكل أفضل، يشمل التأهيل أيضاً توجيه المؤسسات لضمان التزامها بالقوانين واللوائح المحلية والدولية، بما في ذلك الجوانب البيئية، الصحية، والجودة، وتشجيع المؤسسات على بناء علاقات تعاون مع مؤسسات أخرى، سواء كانت محلية أو دولية، لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات، من خلال هذه العمليات والأنشطة، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحسن كفاءتها، تزيد من إنتاجيتها، وتصبح أكثر تنافسية في السوق، مما يسهم في استدامتها ونموها الاقتصادي[1].

الفرع الثاني:متطلبات التأهيل

تستدعي عملية التأهيل توفير مجموعة من العناصر والمتطلبات الضرورية ،ولنجاح هده العملية يتطلب نجاح تأهيل منظومة وظائف المؤسسة المختلفة والارتقاء بها بغرض اكتساب مزايا تنافسية تسمح لها بمواجهة التطور الحاصل على مستوى الوظائف وكذا التأقلم مع متطلبات البيئة الاستثمارية، وعليه يمكن إجمال متطلبات عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:

أولا: إدارة الأعمال:

المؤسسة في الوقت الحالي وعبر محيطها العقد ولتأمين بقائها، عليها أن تكون من جهة تنافسية ومن جهة أخرى تتأقلم مع محيطها الذي يتغير باستمرار والماناجمنت يعتبر عنصر أساس ي لبقاء المؤسسة، حيث يعرف .P Druker المانا جمنت بأنه: عبارة عن أدوار، اختصاص وهو كذلك أشخاص حيث أن كل

[1] الطاهر لطرش ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحليل بعض عوامل النجاح، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،03-04-05 ماي 2011، ص 06- 18.

نجاح للمناجمنت يقابله نجاح للمسير وكل إخفاق يقابله إخفاق للمسير، الرؤية والمثابرة ونجاح التسيير يحدد ما إذا كانت المؤسسة في بحالة جيدة أو العكس[1]؛

ثانيا: التخطيط الاستراتيجي

هو عملية نظامية توافق من خلالها المؤسسات على الأولويات الضرورية لتحقيق هدفها إلى جانب استجابتها للبيئة المحيطة بها، مما يعمل على امتلاك الموارد وتخصيصها باتجاه تحقيق تلك الأولويات[2]؛

ثالثا: التسويق

يعبر التسويق عن نظام متكامل من أنشطة الأعمال المترابطة التي تهدف إلى تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع السلع والخدمات التي تشبع احتياجات الزبائن الحاليين والمرتقبين، حيث يشمل المؤسسات الربحية وغير الربحية[3]

لذا يجب على المؤسسات الاهتمام بالجانب التسويقي ألن نجاح نشاط التسويق يؤدي إلى نجاح خطط وبرامج المؤسسة؛

رابعا: تأهيل الموارد البشرية:

على خالف باقي الموارد نجد أن الموارد البشرية تصنف بسهولة في المؤسسة، باستثناء تلك التي يمكن ترشيدها وفقا لمخططات تنظيمية ووظيفية[4] وتعني الارتقاء بمستوى المعارف والمهارات لدى الأفراد بما يمكن أن يحقق استراتيجيات المؤسسة ويضمن لها البقاء والاستمرارية[5]؛

---

[1]- عبد القادر رقراق، بوحفص حاكمي، "إجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات العمالية الحالية"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، الجزائر، العدد الخامس، جوان2016 ،ص135.

[2]- يحي قحطان محمود، "التخطيط الاستراتيجي –مدخل لتحقيق الميزة التنافسية–"، دار املناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019 ،ص26

[3]- إياد عبد الله خنفرو آخرون، "إدارة التسويق –مدخل معاصر–"، داروائل، عمان، ألردن، الطبعة ألولى، 2018 ،ص13.

[4] Patrick Dussossoy, « Conseils pratiques pour piloter votre PME: Comment analyser, décider, organiser, mobiliser, et se dépasser…pour réussir», Gereso, Mans, France, 4 e édition, 2018, P176.

[5]- محمد كمال مصطفى، "4 محاور لزيادة فاعلية الموارد البشرية"، مركزالخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2016 ،ص38.

خامسا: الاهتمام بالبحث العلمي والحصول على التكنولوجيا:

أصبحت المصانع في الدول المتقدمة تعتمد بشكل أساس ي على الأنظمة الرقمية، اقتصاد المعرفة كمصدر للثروة، فآخر الدراسات تشير إلى أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أضحت تمثل 80 %من اقتصاديات العالم 20 %الباقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية ، وهكذا أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية مواكبة هذا التحول ومضاعفة الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتحكم التكنولوجي باعتباره أساس بناء قدرتها التنافسية، وتفعيل دور مخابر البحث الجامعية ومراكز

البحث الأخرى ووضع الآليات المناسبة حتى تصبح بمثابة حاضنات أعمال التكنولوجيا، وتوطيد الصلة بين المحيط العلمي والمحيط المؤسساتي[1]؛

سادسا: التجديد التكنولوجي:

الأساس التكنولوجي هو قدرة المنظمة على تقديم منتجات جديدة ومواجهة احتياجات الأسواق باستخدام تكنولوجيا و تقنيات متطورة بغية المساهمة في تحقيق الميزة التنافسية؛

سابعا: تأهيل المحيط وتدعيم البنية التحتية:

يمكن لأي مؤسسة ممارسة نشاطها بمعزل عن محيطها فهي تؤثر و تتأثر به، فهي في تبادل مستمر سواء مع الزبائن أو الموردين من خلال عمليات البيع والشراء أو مع البنوك من خلال عمليات التمويل والقرض والادخار، مع مؤسسات التأمين من أجل الضمان، ومع مختلف الإدارات –الجمارك، الضرائب.. لاستفادة من الامتيازات ودفع الحقوق والالتزامات، لذا فإن عملية تأهيل المحيط بالإضافة إلى تدعيم البنية التحتية يشكلان أمران ضروريان لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى رفع قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسية

[1]– أمين عبد القادر عليواش، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة املاجستير،غيرمنشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 ،ص121.

المطلب الثاني: أهمية التأهيل لزيادة تنافسية المؤسسات.

أهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في عدة جوانب مهمة[1]:

- **تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية** :تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في تحفيز النمو الاقتصادي المحلي، حيث تسهم في خلق فرص العمل وتوليد الدخل، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي؛
- **تعزيز الابتكار والتنوع الاقتصادي** :بفضل مرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات، تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الابتكار وتنويع الاقتصاد من خلال إطلاق منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة؛
- **توفير فرص العمل والتوظيف** :يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدراً هاماً لخلق فرص العمل، حيث تشغل نسبة كبيرة من القوى العاملة، وبالتالي تسهم في تخفيف معدلات البطالة وتحسين فرص التوظيف؛
- **تعزيز الشمول المالي والاجتماعي** :من خلال تمكين الأفراد من إنشاء وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تعزيز الشمول المالي والاجتماعي، حيث يتاح لمجموعات واسعة من الناس الفرصة للمشاركة في الاقتصاد؛
- **تعزيز التوازن الاقتصادي الإقليمي** :تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التوازن الاقتصادي الإقليمي من خلال توفير فرص العمل والاستثمار في المناطق النائية ولمهمشة.
- **تعزيز التكنولوجيا والابتكار** :تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تبني التكنولوجيا والابتكار، حيث تكون أكثر مرونة في تطبيق التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة مما يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات؛

[1] حمزة العرابي، عبد الرحيم رحمي، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص 72.

- **تعزيز الريادة والمشاركة الاقتصادية** :يمكن لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيز الريادة والمشاركة الاقتصادية، حيث تمكن الأفراد من تحقيق أحلامهم وتحقيق الاستقلال المالي من خلال إنشاء مشاريعهم الخاصة.

بهذه الطرق، يظهر أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة؛

المطلب الثالث: تجارب دولية ناجحة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أولت العديد من الدول اهتمامًا كبيرًا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرًا لدورها الحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص العمل. وفيما يلي عرض لبعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

1. التجربة الألمانية

تُعد ألمانيا من أبرز الدول التي نجحت في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعرف محليًا باسم "Mittelstand". وتتميز هذه المؤسسات بتركيزها على الجودة، والابتكار، والتخصص في السوق. وقد لعبت برامج الدعم الحكومية، مثل برنامج KfW Bank للتمويل، دورا محوريا في تعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

وقد أنشأت الحكومة الألمانية مراكز للتكوين والتدريب المهني بالشراكة مع القطاع الخاص، مما ساهم في تطوير الكفاءات البشرية وفقًا لاحتياجات السوق[1].

2. التجربة الكورية الجنوبية

تبنت كوريا الجنوبية سياسة صناعية واضحة منذ ستينات القرن الماضي، وكان من بين ركائزها تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. قامت الحكومة بإنشاء الوكالة الكورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSME) التي تشرف على برامج التأهيل والدعم التقني والمالي.

[1]– عبد الحفيظ، علي. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني: دراسة مقارنة. دار الهدى للنشر، 2020، ص. 132.

ووفرت الحكومة الكورية حاضنات أعمال، ومراكز بحث وتطوير، فضلا عن تسهيلات ضريبية ومرافقة تصديرية، ما ساعد هذه المؤسسات على دخول الأسواق العالمية.[1]

3. التجربة الماليزية

تُعتبر ماليزيا نموذجًا آسيويا متميزا في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أطلقت خطة إستراتيجية تعرف بـ SME Masterplan 2012–2020. وركزت هذه الخطة على تطوير بيئة أعمال محفزة، وتحسين فرص الوصول إلى التمويل، وتحفيز الابتكار.

كما تم إنشاء صندوق خاص لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تنظيم معارض تجارية وطنية ودولية لربط هذه المؤسسات بشبكات التسويق[2].

المبحث الثالث: دور التأهيل في استدامة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الدول، نظرا لقدرتها على توفير فرص العمل، وتعزيز الابتكار، ودعم التوازن الاجتماعي. غير أن هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات، خصوصًا في بيئات اقتصادية متغيرة وسريعة التطور، مما يجعل التأهيل عنصرا أساسيا لضمان استدامتها ونموها. ومن هذا المنطلق، جاء هذا المبحث ليسلط الضوء على أهمية التأهيل في تعزيز الأداء التشغيلي، ورفع القدرة التنافسية، ودعم تحقيق التنمية المستدامة لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: أهمية التأهيل في تحسين الإنتاجية والكفاءة التشغيلية

يُعد التأهيل من العناصر الجوهرية التي تساهم في رفع إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين كفاءتها التشغيلية. فهو يمكن العاملين من اكتساب مهارات جديدة تمكنهم من التعامل مع التقنيات الحديثة وأساليب الإدارة الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التأهيل في تخفيض نسب الهدر، وتحسين الجودة، وتسريع العمليات التشغيلية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمؤسسة وزيادة قدرتها على المنافسة.

[1]– إبراهيم، فاطمة الزهراء. التجارب الدولية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دروس مستفادة للدول النامية. المجلة الاقتصادية، العدد 15، 2019، ص. 87.

[2]– بوعزيز، مراد. استراتيجيات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الآسيوية: حالة ماليزيا. مجلة التنمية والإستراتيجية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 99.

إلى أن المؤسسات التي تستثمر في تدريب وتأهيل مواردها البشرية تتمتع بمستويات أداء أعلى مقارنة بغيرها، مما يجعل التأهيل استثمارًا استراتيجيًا في مستقبل المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: تأثير التأهيل على القدرة التنافسية في السوق المحلية والدولية

تلعب برامج التأهيل دورًا حيويًا في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز قدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي. فبفضل التأهيل، تتمكن هذه المؤسسات من تطوير منتجاتها وتحسين خدماتها بما يتماشى مع متطلبات الجودة العالمية، إضافة إلى تحسين قدرتها على الاستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة بسرعة.

كما أن التأهيل يعزز الابتكار داخل المؤسسات، مما يسهم في تقديم حلول جديدة للأسواق وزيادة الحصة السوقية. أن المؤسسات التي تتبنى استراتيجيات تأهيل مستمر تحقق تفوقًا تنافسيًا ملحوظًا وتتمتع بمرونة أكبر في التوسع نحو الأسواق الخارجية.[2]

المطلب الثالث: العلاقة بين تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة

يُعد التأهيل أداة إستراتيجية محورية في مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يقتصر دور التأهيل على تطوير المهارات والكفاءات الداخلية، بل يتعداه إلى نشر ثقافة الاستدامة البيئية والاجتماعية، إلى جانب الأهداف الاقتصادية. فالتأهيل يُمكِّن المؤسسات من اكتساب المعارف والتقنيات اللازمة لاعتماد ممارسات مسؤولية بيئيًا واجتماعيًا، مثل تحسين إدارة الموارد الطبيعية، تقليص الأنبعاثات الضارة، والالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية.

كما أن عمليات التأهيل تساهم في تعزيز قدرة المؤسسات على التكيّف مع التحولات البيئية والاقتصادية والتشريعية، خاصة في ظل الضغوط العالمية المتزايدة نحو الانتقال الطاقوي، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. وتُظهر الدراسات أن المؤسسات التي تستثمر في تطوير كفاءاتها في مجالات التنمية

[1]- حاجي، ناصر. (2019). تنمية القدرات البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دار الفكر الجامعي، ص. 88.

[2]- بوزيد، فاطمة. (2021). أثر التكوين المستمر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 15، ص. 143.

المستدامة تحقق أداءً تنافسياً أعلى، وتتمكن من النفاذ إلى أسواق جديدة، خاصة تلك التي تفرض معايير بيئية واجتماعية صارمة[1].

من جهة أخرى، يُعتبر التأهيل أداة لتحقيق التكامل بين البُعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال تمكين المؤسسات من تطوير منتجات وخدمات مستدامة، والحد من التكاليف المرتبطة بالهدر والتلوث، ما يسهم في تحسين الصورة المؤسسية وتعزيز ثقة المستهلكين[2]. وفي السياق ذاته، تبرز أهمية إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في برامج التأهيل والتكوين المهني، بما يسمح بترسيخ ممارسات مسؤوليته على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي داخل المؤسسة[3].

إن العلاقة بين التأهيل والتنمية المستدامة تأخذ أيضًا بُعدًا شراكيا، حيث تشجع السياسات العمومية الحديثة على عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص ومراكز البحث والجامعات، بهدف تكييف محتوى التأهيل مع التحولات البيئية والمجتمعية، وضمان استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديات الاستدامة.

وبالتالي، فإن تأهيل الموارد البشرية والتقنية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُعد من الشروط الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة متوازنة، تسهم في بناء اقتصاد وطني قوي، قائم على الابتكار، الكفاءة، وحسن التسيير البيئي والاجتماعي.

[1]- يوسف، أحمد. التنمية المستدامة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأخضر. دار الكتب الجامعية، 2021، ص. 84.

[2]- منصور، كمال. "أثر تبني ممارسات الاستدامة على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة الاقتصاد والإدارة المستدامة، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص. 112.

[3]- عبد القادر، ليلى. دور التكوين المهني في تعزيز التنمية المستدامة بالمؤسسات الاقتصادية. منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2020، ص. 67.

الخلاصة

تناول هذا الفصل الإطار النظري العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المكونات الأساسية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. وقد تم التطرق إلى مختلف التعاريف المعتمدة لهذه المؤسسات، والتي تختلف باختلاف المعايير (كعدد العمال، رقم الأعمال، أو الحجم المالي)، ما يعكس تنوع الأنظمة الاقتصادية والسياسات العمومية.

كما تم توضيح الخصائص الرئيسية التي تميز هذا النوع من المؤسسات، مثل المرونة، القابلية للتكيف، روح المبادرة، ومحدودية الموارد، إلى جانب التحديات التي تواجهها، لا سيما في مجالات التمويل، التأهيل، والتكنولوجيا. وتطرق الفصل إلى الأدوار المحورية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي، خلق مناصب الشغل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى مساهمتها في الابتكار وتعزيز التنمية المحلية.

الفصل الثاني

إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

لقد دخلت الجزائر في برنامج الإصلاحات الاقتصادية منذ الثمانينات بغية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق،بحيث خضعت من اجل ذلك البرامج المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي .وهو ما ساهم في استرجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني ولكن رغم ذلك بقيت المؤسسات الاقتصادية علي مستوي الجزئي تعاني من الإشكالات جراء عمليات تحرير التجارة الخارجية،أسعار الصرف ،ضعف القدرات الإنتاجية و التسويقية والتكنولوجية وطبيعة المنافسة الأجنبية

ولمواجهة التحديات التي يفرضها المحيط الاقتصادي ،برزت فكرة إعادة التأهيل المؤسسات من خلال إعادة النضر في جودة منتجاتها ،نظم المعلومات ، طرق السير ، أساليب الإنتاج ومحيط الأعمال . ولقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية المختلفة منها ذات الشراكة الأجنبية،هدفها إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من اجل مواكبة التطور الحاصل في جميع الميادين المختلفة و كذلك أكسبتها قدرة وصبغة من اجل التأقلم والقدرة علي البقاء وسوف نتطرق لكل هذه العناصر بشي من التفصيل.وقد تناول هذا الفصل:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لمصطلح برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: برامج الشراكة الدولية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لمصطلح برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اقترنت عدت مصطلحات بمفهوم التأهيل فنجد التأهيل، إعادة التأهيل وبرامج التأهيل، فالتأهيل هو الذي تم التطرق إليه سابقا، أما إعادة التأهيل فهو تأهيل للمؤسسات المؤهلة سابقا، أما برنامج التأهيل فيمكن تعريفها كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تعريفه برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه " عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسات في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، المالية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية، كما يخص برنامج التأهيل أيضا مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة، فهو أيضا مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها هذه المؤسسات، كما يمكن القول أن برنامج التأهيل له جانبين، جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذاتها ويعتبر برنامج التأهيل تصور جديد يختلف عن تصورات إعادة الهيكلة والتطهير المالي، اللذان كانا يقتصران على الاقتصاد الجزئي فقط أي على مستوى المؤسسة. ويمكن كذلك تعريف برنامج التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي آن يصبح له هدف اقتصادي ومالي على المستوى

الدولي خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية،

وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على

المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية و التسويقية[1].

ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:

شكل رقم (01): مسار عملية التأهيل في إطار برامج التأهيل

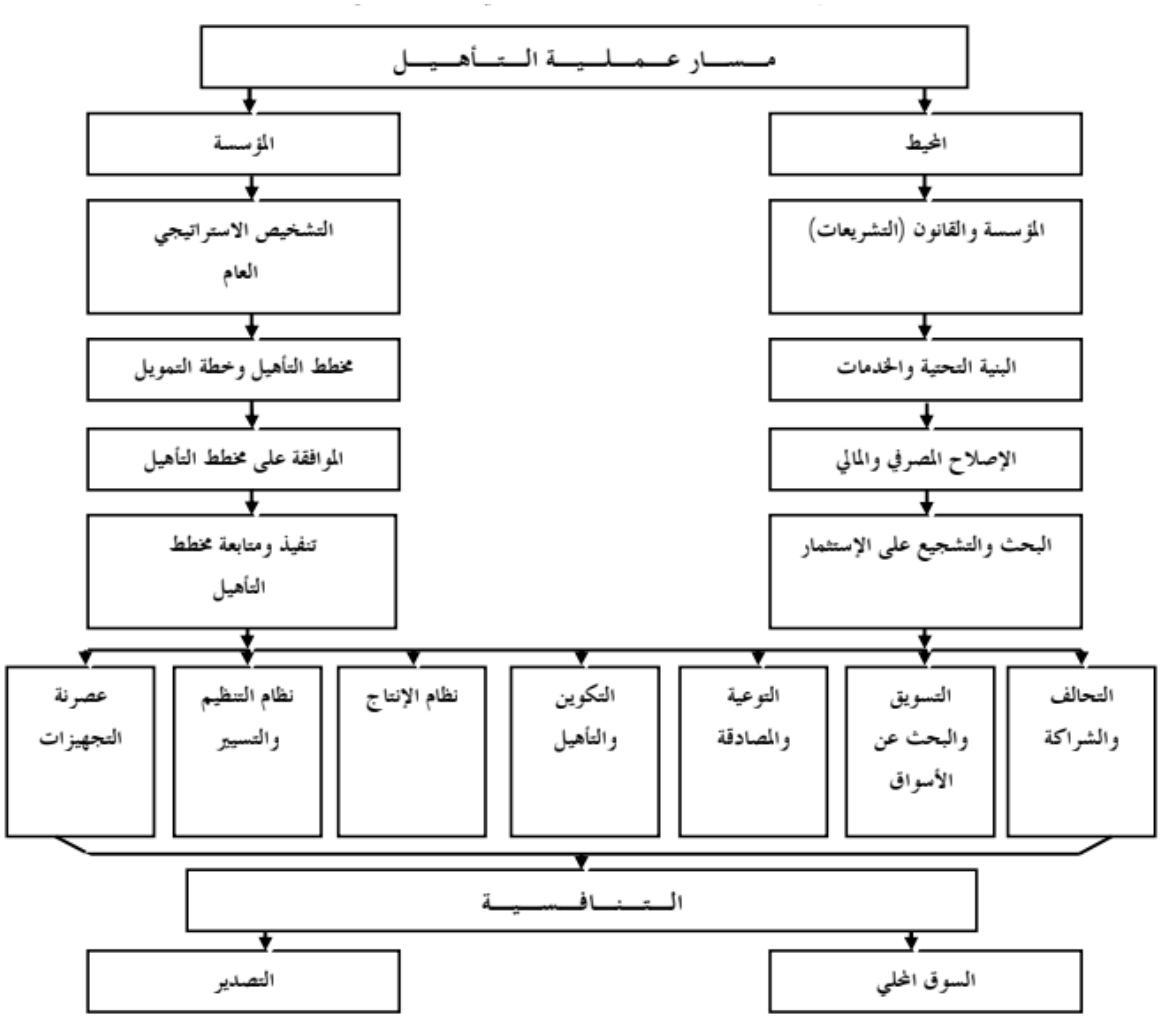

المصدر: كمال رزيق، تأهيل المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة،الجزائر، العدد ،06 جوان،2004 ص.45

[1]– قوريش نصيرة ،آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الملقي الدولي حول –متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية –جامعة الشلف ،الجزائر، ص2

نلاحظ أن برنامج التأهيل لا يخص المؤسسة فقط بل يخص أيضا محيطها، إلا أن الهدف الأساسي منه يصب

في تحسين تنافسية المؤسسة خاصة في ظل الوضع التنافسي الجديد.

المطلب الثاني: أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص أهداف برنامج تأهيل المؤسسات في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

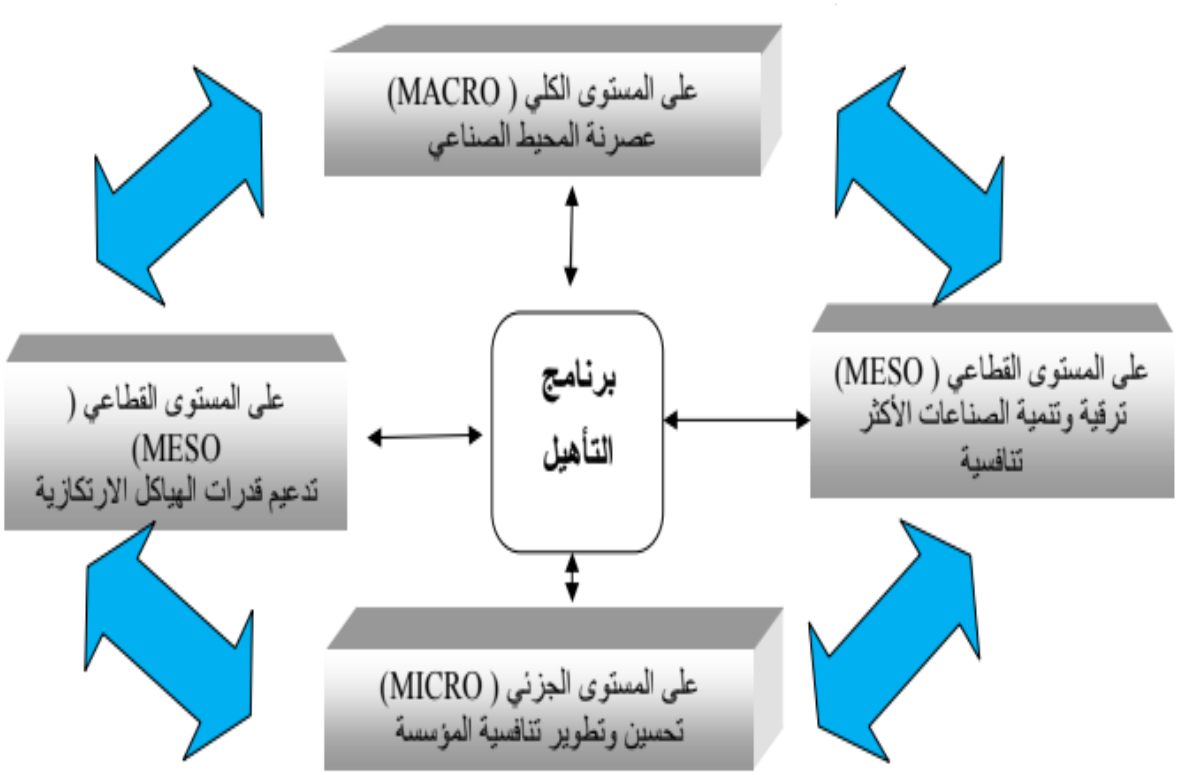

المرجع:من إعداد الباحث اعتمادا على:

Mouhamed Lamine Dhaoui, « Guide Méthodologique : restructuration et mise à

niveau et compétitivité industrielle »,Organisation Des Nation UNIS Pour Le

Développement industriel, Vienne, 2002, p72.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) ما يلي:[1]

أولا– الهدف على المستوى الكلي: عصرنه المحيط الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا:

يمكن تلخيص توجهات أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الكلي، هو البحث عن مصادر القدرة التنافسية وهذا من خلال النقاط التالية:

- إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث، وهذا طبع بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية.
- وضع قيد التنفيذ آليات وتوجيهات تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية الخوض في العمليات الاقتصادية على المستوى القطاعي والجزئي.
- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا واتصاليا من أجل جعل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية و جعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين وسائل المتوفرة للمؤسسات.

ثانيا– على المستوى القطاعي:

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرهونا بمدى قوة وقدرة هياكل الأطراف المساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان وترقية وتطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق

نجد بأن هدف برنامج التأهيل على هذا المستوى، هو تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات.

[1] -Mouhamed Lamine Dhaoui, « Guide Méthodologique : restructuration et mise à niveau et compétitivité industrielle »,Organisation Des Nation UNIS Pour Le Développement industriel, Vienne, 2002, p72.

ثالثا– الهدف على المستوى الجزئي: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات

يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في: ذلك المسار الذي يعمل على إجراء تحسين دائم يسمح للمؤسسة بتشخيص وتحليل أهم النقائص أو الصعوبات التي تعبر عن نقاط قوة وضعف المؤسسة.

لذلك برنامج التأهيل هو مسار تحسين دائم وإجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قدت تصدم بها المؤسسة وبهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام، وبعدها يمكن للدولة مساعدة هذه المؤسسة ويتم التشخيص الاستراتيجي العام من خلال دراسة محيط المؤسسة ومعرفة نقاط قوتها وضعفها والفرص والمخاطر التي تمكنها من اختيار إستراتيجية مناسبة لمواجهة المنافسة.

وبالتالي فإن برنامج التأهيل يختلف عن سياسات ترقية الاستثمارات أو إنقاذ المؤسسات التي تعيش في وضعية صعبة، فبرنامج التأهيل من وجهة نظر المؤسسة يقصد به عملية للتحسين والتطوير الدائم ويرمي إلى إدخال كيفيات النمو والتقدم وتقوية نقاط الضعف.

وكما ذكرنا سابقا فإن برنامج التأهيل تقدم عليه المؤسسة وتقبله بشكل طوعي، وليس برنامج مفروض من طرف الحكومة، ولهذا فإن الهيئات المكلفة بالبرنامج عليها التحقق من توفر الشروط في المؤسسات وأن تكون تستجيب للمعايير التي حددت مسبقا قبل الرد على الطلبات المودعة لديها بالقبول أو الرفض. مع الإشارة أن القيام بالأعمال المتعلقة بالتأهيل هي من اختصاص المؤسسة والتي من بينها دراسة التشخيص ومخطط التأهيل والتي تشمل العمليات التالي[1]:

[1] حسين يحي ،قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة في دول المغرب العربي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ،الجزائر،2013-2014،ص189

- **الاستثمارات غير المادية:** الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتطوير، المساعدة التقنية (الملكية الصناعية)،البرمجيات، التكوين، وضع نظام الجودة، وضع أنظمة المعلومات والتسيير (تطوير الأنظمة الداخلية لتمكين المسيرين من اكتساب السرعة في رد الفعل عند تغير الوضعيات كوسيلة للوصول للأسواق المختلفة بسهولة، المعلومة الصناعية و التجارية) ؛
- **الاستثمارات المادية:** مثل تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والحمل والتخزين، التجهيزات المتعلقة بالمخابر....،الخ، تجهيزات الإعلام الآلي، تجهيزات وتركيبات الإنتاج ذات المنفعة الصناعية،ومختلفة الاستثمارات المادية الأخرى التي تساعد على تطوير التنافسية الصناعية؛

المطلب الثالث: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن انفتاح السوق الجزائرية على السوق العالمية خاصة بعد إمضاء اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة سنة،2005 سوف يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطية الجزائرية على تعزيز قدرتها التنافسية، حيث تستهدف عملية التأهيل بالدرجة الأولى المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي تقدم خدمات لصناعة إن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، يبرز عدم قدرتها على تحقيق الحاجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات، خاصة من حيث الجودة أو الكمية أو السعر، خاصة في نسيج اقتصادي متغير باستمرار،وسعي الجزائر المستمر للاندماج في الاقتصاد العالمي والخروج من تبعية الاقتصاد الريعي . ومن هذا فان معظم هذه المؤسسات غير قادرة على استفاء الشروط الموضوعية واكتساب مواصفات الجودة التي أصبحت من العوامل الأساسية التي تمكن المؤسسة من اكتساب قدرات تنافسية في السوق المحلية ومواجهة السلع المستوردة، أو عند نفاذها إلى الأسواق الدولية.

وبالتالي من أهم دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تنمية القدرة التنافسية لهذا القطاع حتى تصبح منتجاتها قادرة على المنافسة من حيث الجودة والأسعار وكذا القدرة على اكتساح الأسواق الخارجية و المحافظة على حصتها في السوق الداخلية.إلى انه لا يعتبر هذا الدافع الوحيد بل هناك جملة من العوامل تعتبر دافعا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- تحديات المنافسة العالمية؛
- غياب الرؤى الإستراتجية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نقص روح المقاولة لدى أصحاب المؤسسات؛
- غياب التدريب و التكوين لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، مما أدى بهم إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص المهارة لدى المدير/ المالك، وغياب الرؤية الإستراتجية الواضحة لديه.

المبحث الثاني: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عملت الجزائر على تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وذلك بتبنيها لمجموعة من البرامج اهتمت بترقية محيطها تمثلت هذه البرامج في برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(2000 – 2006)، البرنامج الوطني للتأهيل (2006 – 2012)، البرنامج الوطني للتأهيل(2010 – 2014) والبرنامج الوطني الجديد لسنة 2016 .

المطلب الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة2000 – 2006.

انطلق هذا البرنامج سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDOتقدر ب 1200.000 دولار ومساهمة من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر ب120 مليون دينار جزائري، حيث نص قانون المالية لسنة 2000 على إنشاء حساب يوجه لتغطية المساعدات المالية الموجهة لتأهيل المؤسسات الصناعية والمؤسسات المرتبطة بالصناعة برعاية "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" بإشراف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، يتضمن هذا البرنامج مرحلتين تعنى الأولى بالتشخيص الاستراتيجي للمؤسسة، أما الثانية فيتم فيها تنفيذ إجراءات برنامج

التأهيل، حيث تستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الجزائرية التي تملك خبرة تفوق 03 سنوات وذات أداء موجب، تشغل على الأقل 20 عاملا، و10 عمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

الفرع الأول : أهداف برنامج التأهيل الصناعي:

تمثلت أهداف هذا البرنامج فيما يلي[2]:

- عصرنة المحيط الصناعي مع تدعيم قدرات هيئات الدعم.
- تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

الفرع الثاني : شروط الاستفادة من برنامج التأهيل الصناعي:

هناك مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في المؤسسات حتى يتم قبولها ضمن هذا البرنامج والتي تتمثل فيما يلي:

- أن تكون المؤسسات خاضعة للقانون الجزائري.
- أن تكون تنتمي للقطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الموجهة للقطاع الصناعي التي تحقق عمل اقل عن 40% من رقم أعمالها م خلال تعاملها مع القطاع الإنتاجي.
- مسجلة في السجل التجاري وتحوز رقم استدلالي جبائي ولها ثالث سنوات على الأقل من النشاط.
- تشغل 20 عامل أو أكثر بالنسبة للإنتاجية، و10 عمال أو أكثر بالنسبة للخدمية الموجهة للصناعة.

1 خير الدين معطي الله ،سامية بزازي،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر، دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001-2014،مجلة معارف ،جامعة أكلي محمد الحاج ،البويرة الجزائر ،العدد عشرون ، جوان 2016 ، ص ص، 484 -485

2 رتيبة عروب ،كريمة ربحي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول –متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،الجزائر، يومي 17و 18 أفريل ،ص 724

- تقديم معايير الأداء المالي التالية:

✓ صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة.

✓ نتيجة لاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من السنوات الثالث الأخيرة.

- إضافة إلى هذا يجب على المؤسسة أن تجيب على دفترا لمساءلة الذي تتسلمه من طرف الوزارة ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بوضعيتها العامة.

الفرع الثالث: حصيلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة هذا البرنامج سنة،2000 وبما أن البرنامج يقوم على مرحلتين كما رأينا سابقا(التشخيص الاستراتيجي والتنفيذ) فقد توفرت لنا النتائج حسب كل مرحلة كما يلي[1]:

الجدول رقم (5): نتائج مرحلة التشخيص الإستراتيجي لبرنامج التأهيل الصناعي2000-2006

طلبات المؤسسات	المجموع	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة
الطلبات المقبوضة	406	235	171
الطلبات المعالجة	401	232	169
الطلبات المقبولة	290	155	135
الطلبات المرفوضة	106	75	31

المصدر: يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبيبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013 ص225.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن حصيلة مرحلة التشخيص الاستراتيجي من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية أسفرت بقبول 290 مؤسسة منها 155 مؤسسة عامة و 135

[1] يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبيبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013 ص225.

مؤسسة خاصة من إجمالي 406 مؤسسة مقدمة لطلب الانضمام لهذا البرنامج منها 235 مؤسسة عامة و171مؤسسة خاصة، أما بالنسبة للطلبات المرفوضة فقد بلغت 106 طلب من بين 401 طلب معالج حيث يمكن أن يعود السبب لرفض طلبات العديد من المؤسسات هو عدم الاستيفاء بالشروط اللازمة للانضمام لهذا البرنامج، أو الوضعية المالية التي تعاني منها هذه المؤسسات وتجعلها غير معنية بالاستفادة من هذا البرنامج.

أما عن النشاط الذي تمارسه المؤسسات المقبولة فيمكن توضيحه وفق الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (6): التوزيع القطاعي للطلبات المقبولة في برنامج التأهيل الصناعي (2000-2006):

قطاع النشاط	عدد المؤسسات
الفلاحة	87
الميكانيك /المعادن	52
مواد البناء /الفلين والخشب	45
الكيمياء /الصيدلة /الورق	32
الالكترونيك	21
البلاستيك	20
خدمات الدعم	18
النسيج /الجلود	15
المجموع	290

المصدر: يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبيبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ،2013 ص.226 .

[1] يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبيبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ،2013 ص.226 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) تركز المؤسسات المؤهلة حسب البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في قطاع الفالحة حيث بلغت 87 مؤسسة من إجمالي 290 مؤسسة تليها قطاع الميكانيك و المعادن التي بلغت 52 مؤسسة من إجمالي 290 مؤسسة أيضا تليه قطاع البناء، لتحتل باقي القطاعات نسبة منخفضة من إجمالي المؤسسات المؤهلة حسب هذا البرنامج.

الجدول رقم 7: نتائج مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل الصناعي (2000-2006)

وضعية الملفات	المجموع	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	الملاحظات
الملفات المقبولة	143	89	54	-
الملفات المعالجة	142	89	53	128 مؤسسة مقدمة للحصول على مساعدة EPCI، منها 03 مؤجلة و01 مرفوضة.
المؤسسات المستفيدة	137	85	52	117 أقدمت على إنجاز PMN، و20 قيد دراسة تشخيصها.

المصدر: يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبيبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ،2013 ص.227 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أنه تم قبول 143 ملف فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل منه89 مؤسسة عامة و54 مؤسسة خاصة، حيث أنه تم معالجة 142 ملف مع بقاء مؤسسة خاصة، تحصلت128 مؤسسة على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية و بقيت 03 ملفات مؤجلة وملف مرفوض ،تم استفادت 137 مؤسسة منها 85 مؤسسة عامة و52 مؤسسة خاصة، حيث أقدمت 117 مؤسسة عل تنفيذ برنامج التأهيل بينما اقتصرت 20 مؤسسة على الدراسة التشخيصية فقط ولم تنهي تنفيذ البرنامج.

المطلب الثاني البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2006- 2012)

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل هذا النوع من المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل حيث تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة سنة 2003 وأيضا

مجلسا لوزراء سنة 2004 وبدأ تنفيذه سنة،2006 حيث أن هذا البرنامج يغطي 6 سنوات وتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرت الميزانية المخصصة له ب6مليارديناردجزائري[1].

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرنامج السابق (برنامج التأهيل الصناعي) حيث وضع أساسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في الجزائر كما جاء في المادة 18 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 ما يلي: "تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.

الفرع الأول : أهداف البرنامج الوطني للتأهيل (2006 – 2012)

لهذا البرنامج أهداف عامة وأخرى خاصة يمكن إجمالها فيما يلي

1- الأهداف العامة:

تتمثل الأهداف العامة في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها لمواكبة السوق الدولية ويمكن إجمالها فيما يلي[2]:

- إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر.
- تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض).
- إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث و التطوير والجامعات.

[1]بلال شيخي وآخرون،- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المأمول و الواقع –ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني :حول إشكالية استدانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي الجزائر،يومي 29و30اكتوبر 2017،ص10.

[2]بوشريط ابتسام-آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،2010.ص52و53.

- جعل المؤسسات قادرة على اكتساب تقنيات التكنولوجيات الحديثة ومواكبة التطور في الأسواق العالمية.
- تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع...الخ.

1- الأهداف الخاصة:

يمكن إجمال الأهداف الخاصة فيما يلي:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للواليات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل والية وكل فرع نشاط، وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل محيط المؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومحيطها؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية؛
- بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والإدارية؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج؛

الفرع الثاني: شروط الاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل (2006- 2012):

لقبول ملفات المؤسسات الراغبة في الانضمام لهذا البرنامج لابد من توفر مجموعة من الشروط والتي نذكرها كما يلي[1]:

- أن تكون المؤسسات خاضعة للقانون الجزائري؛
- أن تكون في حالة نشاط لا يقل عن سنتين؛

[1]- طارق فارس، "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص.287.

- أن تكون المؤسسة المعنية بهذه العملية ذات شكل قانوني على النحو الذي حدده القانون؛
- التوجيه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- امتلاك المؤسسة لبنية مالية متوازنة؛

الفرع الثالث: حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012):

يمكن تلخيص وعرض حصيلة هذا البرنامج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (8): المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:(2006-2012)

طبيعة المؤسسات	المؤسسات المتقدمة	المؤسسات المقبولة	المؤسسات التي نفذت برنامج التأهيل
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	172	137	116
مؤسسات صغيرة جدا	203	168	70
المجموع	**375**	**305**	**186**

المصدر: مريم والي، "إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، سطيف، الجزائر، العدد التاسع عشر، ديسمبر2014، ص273.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن 375 مؤسسة تقدمت بطلب الانخراط إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية تم قبول ما نسبته 81.33% من إجمالي المؤسسات رغم أنه لم تنفذ سوى 186مؤسسة عمليات هذا البرنامج أي ما يقارب 61%من إجمالي المؤسسات المقبولة، وهو عدد متواضع جدا مقارنة بالتغطية المالية التي وجهت لهذا البرنامج، حيث نجد 116 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نفذت البرنامجو70 مؤسسة مصغرة أكملت أيضا تنفيذ هذا البرنامج.علما أن 305 مؤسسة المقبولة في هذا البرنامج تتوزع على جملة من قطاعات النشاط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): توزيع المؤسسات المقبولة ضمن البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012) حسب قطاع النشاط:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
الصناعات الغذائية	89	29.18%
الميكانيك والمعادن	54	17.70%
مواد البناء /الخشب والفلين	48	15.73%
الكيمياء/ الصيدلة /الورق	30	09.83%
الصناعات البلاستيكية	39	12.78%
صناعة النسيج والجلود	20	06.55%
خدمات صناعية	15	04.91%
الكهرباء والإلكترونيك	10	03.27%
المجموع	**305**	**100%**

المصدر: مريم والي، "**إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، سطيف، الجزائر، العدد التاسع عشر، ديسمبر2014، ص273.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكبر نسبة حصل عليها قطاع الصناعة الغذائية 18.29 %من إجمالي المؤسسات المقبولة في البرنامج، تاليه قطاع الميكانيك والمعادن بنسبة 7.17 %ثم قطاع البناء بنسبة 73.15 ، %نلاحظ أيضا أن الصناعات البلاستيكية أخذت نسبة 78.12 %لتأخذ بقية القطاعات نصيب متواضع من إجمالي المؤسسات المقبولة في هذا البرنامج. نستنتج من خلال حصيلة هذا البرنامج أنه رغم عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة البرنامج(2006- 2012) والذي بلغ سنة (2006)376767مؤسسة ليصل سنة (2012)إلى 711832مؤسسة إلى أنه لم ينخرط سوى عدد قليل منها وهذا راجع إلى العوائق التي واجهت هذا البرنامج وحالت دون تحقيقه أهدافه .

المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2010– 2014).

وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي الأول لتحسين تنافسية هذه المؤسسات بما يفوق 386 مليار دج [1]، حيث يعد هذا البرنامج من أهم البرامج المعتمدة لتنمية وتطوير هذا القطاع نظرا لإمكانياتها لمالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه وتحقيق الأهداف المسطرة، وهذا البرنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها ويتم تنفيذه على مدى خمس سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010،حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة ب 19287000 2دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2]

الفرع الأول: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010– 2014)

هناك مجموعة من الأهداف الخاصة بهذا البرنامج والتي يمكن إجمالها فيما يلي [3] :

- تأهيل القدرات التسيرية و التنظيمية لرؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب والتكوين وترقية الثقافة المقاولاتية .
- إنشاء مخبر البحث بهدف استقطاب التكنولوجيا وإنشاء بنوك المعلومات.
- تأهيل نوعية المؤسسات عن طريق دعم نوعية نظم تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة، وكذا الحث على وضع مخابر التحاليل والتجارب.

---

[1]– شريف بوقصبة، علي بوعيد هلال، "دور برامج التنمية الجزائرية (2001-2014)في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات"،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 28و29 أكتوبر 2014 ،ص5.

[2]– ساسية عناني، وهاب نعمون، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة المنصورة، كلية المنصورة الجامعة، بغداد، العراق، العدد الرابع والعشرون، 2015 ،ص109.

[3]– طارق فارس، مرجع سبق ذكره، 288.

- تأهيل الموارد البشرية من خلال تكوين وتدريب وإعادة الرسكلة سواء في مجال التسيير أو استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الفرع الثاني : شروط الاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل(2010– 2014)

لكي تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا البرنامج البد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:[1]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة للقانون الجزائري والناشطة منذ سنتين.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعترضها صعوبات مالية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير مستفيدة من عمليات برامج التأهيل الأخرى.

وهذه الشروط عدلت بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 124-302 المتعلق بـ"الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"حيث أضيف إليه شرطين أساسين للاستفادة من الدعم المالي للصندوق تتمثل في أن توظف المؤسسة 5 عاملين كحد أدنى و تتمتع بمؤشرات اقتصادية وأصول صافية ايجابية .

كما حدد هذا التعديل نشاطات المؤسسات التي تستفيد من الدعم والتي هي المؤسسات التي تنشط في مجال الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الصيد البحري، السياحة والفندقية، الخدمات باستثناء نشاطات إعادة البيع، النقل إضافة إلى خدمات البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

[1]– إلياس غقال، "تقييم الدور التمويلي للشراكة ألورو–جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017 ،ص 139.138

الفرع الثالث: حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل (2010– 2014):

يعد هذا البرنامج ثالث البرامج الوطنية وسمي ببرنامج تأهيل20ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة و هدا الهدف الذي سعى إليه، حيث تمثلت نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية إلى غاية 2014 فيما يلي:

الجدول رقم (10) نتائج البرنامج الوطني للتأهيل (2010– 2014) :

نوع الملفات	الملفـــــات	
	العدد	النسبة
الملفات المقبولة	2081	51.73
الملفات المؤجلة	535	13.30
الملفات المرفوضة	1407	34.97
المجموع	4023	100

المصدر: خير الدين معطى الله، سامية بزازي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر، دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001-2014"، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد العشرون، جوان 2016، ص490.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم قبول 2081 مؤسسة من إجمالي 4023 مؤسسة بما نسبته 73.51% وتم تأجيل 535 ملف ورفض 1407 ملف من إجمالي 4023 ملف مقدم، ويمكن إرجاع سبب رفض هذه الملفات إلى عدم توفرها على الشروط التي نص عليها هذا البرنامج.

وعليه يعتبر العدد المقبول ضمن هذا البرنامج جد متواضع بالمقارنة مع الهدف المسطر له وهو تأهيل 20ألف مؤسسة، وهذا ما يثبت عدم تحقيق هذا البرنامج للأهداف التي سعى إليها.

الفرع الرابع : البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 .

يعتبر البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة التي وضعتها السلطات لإعادة تأهيل وترقية محيطها بعد الحصيلة الضعيفة التي سجلها البرنامج السابق له (2010-2014)حيث جاء هذا البرنامج لتدارك النقائص المسجلة في البرامج الوطنية السابقة للتأهيل والعمل

على تهيئة هذه المؤسسات باعتبارها تشكل 99 %من النسيج الاقتصادي الجزائري، وكذا تحسين جودة منتجاتها وبالتالي زيادة تنافسينها وتشجيع صادراتها من خلال تهيئة الظروف الملائمة لضمان قدرتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية، لذا فأهداف هذا البرنامج لم تختلف عن أهداف البرامج التأهيلية السابقة له.

حصيلة البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016.

حتى نهاية سنة 2016 تقدمت 4738 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتسجيل، أكثر من نصفها مقبول، ويمكن توضيح توزيع الملفات المستقبلة حسب قطاع النشاط المختلفة وحسب بعض الواليات كالآتي:

الجدول رقم (11): توزيع الملفات المستقبلة حسب قطاع النشاط في بعض الواليات في إطار برنامج التأهيل الجديد لسنة 2016

قـــطاع النشـــاط	الجزائر	عنابة	غرداية	سطيف	وهران	المجموع
الصناعات الغذائية	82	30	03	45	66	226
الأشغال العمومية	557	834	160	1132	277	2960
الصناعة	261	146	29	219	111	766
الخدمات	134	96	34	73	150	487
النقل	22	31	08	34	23	118
الصيد	08	14	-	36	17	75
السياحة الفندقية	14	15	03	10	25	67
خدمات تكنولوجيا المعلومات	08	-	-	-	01	09
قطاعات أخرى	25	17	01	23	09	75
المجموع	**1111**	**1183**	**238**	**1572**	**679**	**4783**

المصدر: يوسف حميدي، سايب الزيتوني، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية –الشراكة الاورو جزائرية كنموذج"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2017، ص370.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(11) أن قطاع الأشغال العمومية يحتل الصدارة ضمن الملفات المستقبلة والتي بلغت 2960 ملف، يليه قطاع كل من الصناعة والخدمات بـ 766 و487 ملف على التوالي، لتأتي بعد ذلك مختلف القطاعات الأخرى بأعداد قليلة كما هو موضح في الجدول أعاله، أما بالنسبة للواليات فنجد أن والية سطيف تتصدر قائمة الملفات المستقبلة والتي بلغت 1572 ملف، ثم والية عنابة بـ 1183ملف وبعدها باقي الواليات الموضحة في الجدول أعلاه.ويمكن توضيح نتائج البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملفات المستقبلة.

الجدول التالي رقم (12):حصيلة ملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقبلة في نهاية جوان 2016 لبرنامج التأهيل الجديد:

مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4783
الملفات المؤهلة	2602
الملفات غير المؤهلة	1551
الملفات المؤجلة	616
قرار نهائي	2626
الملفات المعالجة	14

المصدر: يوسف حميدي، سايب الزيتوني، **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية –الشراكة الاورو جزائرية كنموذج"**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2017، ص369.

نلاحظ من خلال الجدول أعاله أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقدمت للبرنامج الجديد للتأهيل بلغ عددها 4783 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث تم قبول 2602 ملف كمرحلة أولية في المقابل تم رفض 1551 ملف وتم تأجيل 616 ملف ومعالجة 14 ملف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تم قبول كمرحلة نهائية 2626 ملف.

يتضح لنا من خلال هذه الحصيلة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة جد متواضع هذا وإن دل على شيء فهو يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي غير قادرة على استيفاء شروط هذه البرامج التأهيلية وبالتالي عدم قبول طلبات هذه المؤسسات للانخراط في البرنامج .وعليه يمكن القول إن البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 لم يلقى تجاوبا نظرا للعدد الضعيف الذي أهل، وبالتالي عدم تحقيقه للأهداف المسطرة .واعتبارا من 20 جويلية 2017 في إطار هذا البرنامج فإنه تم استقبال 5071 ملف للمؤسسات التي تريد الانخراط في البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح حصيلة مرحلة التشخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الاستفادة من هذا البرنامج كما يلي[1]:

الجدول رقم (13): نتائج مرحلة الدراسة التشخيصية لبرنامج التأهيل الجديد خلال سنة 2017.

التصنيف	عدد التقارير	النسبة
المؤسسات المصغرة	135	14.87
المؤسسات الصغيرة	539	59.36
المؤسسات المتوسطة	234	25.77
المجموع	908	100

المصدر: سمية بلعيد، "تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برامج التأهيل"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 10، العدد الأول، 2020، ص318.

[1] سمية بلعيد،–تقييم جهود الدولة ضمن برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة ةالمتوسطة في الجزائر–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برامج التاهيل .مجلة الاقتصاد الصناعي ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،الجزائر،المجلد10،العددالاول،2020،ص318.

نلاحظ من خلال الجدول أعاله أن عدد ملفات المؤسسات الراغبة في الاستفادة من هذا البرنامج بلغت 908 ملف تم معالجة 135 ملف خاص بالمؤسسات المصغرة، 539 ملف خاص بالمؤسسات الصغيرة بأكبر نسبة بلغت 36.59 %وأيضا 234 ملف خاص بالمؤسسات المتوسطة .

وفي إطار حصيلة البرنامج وحسب ما أدلى به الأمين العام لـ*ANDPMEفإنه ومن أصل 781 مؤسسة مستفيدة تم رفض 134 ملف، ومن أصل 647 مؤسسة تبين أنه قد بلغ عدد المؤسسات التي أنهت جميع 2إجراءات برنامج التأهيل هو 25 مؤسسة فقط

.نستنتج من خلال هذه الحصيلة أنه رغم التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2017إلا أنه لم تؤهل سوى 25 مؤسسة في إطار هذا البرنامج وهو ما يفسر فشل البيئة الحاضنة لهذه البرامج .

المبحث الثالث: برامج الشراكة الدولية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خضعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مسيرة حياتها إلى مجموعة من برامج التأهيل المختلفة

وفي هذا المبحث سوف نحاول تقديم حوصلة حول برامج التأهيل التي جاءت سواء عن طريق شراكة بين الدول او عن طريق ما يسمي التعاون الدولي

المطلب الأول: برنامج الاتحاد الأوربي للمعونة والتعاون.

وضع الاتحاد الأوربي مع منتصف تسعينيات القرن الماضي برنامج للتعاون مع دول الحوض المتوسط في الميدان الاقتصادي والاجتماعي خصوصا، الهدف منه مساعدة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية المتوسطية غير الأوروبية لتتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي, هذا البرنامج يعرف باسم)برنامج الاتحاد الأوربي للمعونة والتعاون(واختصارا برنامج ميدا، يقوم الاتحاد الأوربي بتنفيذ هذا البرنامج وفق منهجية)مقاربة(طريقة حياة المشروع، والتي تنقسم إلي خمسة مراحل هي التعريف بالمشروع، التكوين، التمويل، متابعة الإنجاز والتنفيذ، التقييم.

يضم برنامج الاتحاد الأوربي للمعونة والتعاون برنامجين هما: ميدا 1وميدا.2

-ميدا 1 على الفترة (1995-1999)

- ميدا 2 على الفترة (2000-2006)

الفرع الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدا 1من (1995-1999)

انطلق البرنامج سنة 1995بغلاف مالي يقدر ب 3.435 مليار أورو، يساهم فيه البنك الأوربي للاستثمار ب 2.310 مليار أورو في شكل قروض رأسمال مخاطرة مقابل فوائد،

الغلاف المالي لميدا 1تم تقسيمه على النحو التالي 86 % موجهة إلى لدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، أما12 % موجهة إلى دول الاتحادالأوربي2 % إلى مكتب التعاون التقني .[1]

استفادت الجزائر من هذا البرنامج في تمويل عدة عمليات أنشطة اقتصادية نذكر منها:[2]

- تسهيلات التعديل الهيكلي ب (25 مليون أورو) سند القسط الأول المقدر ب 60 مليون أورو خلال سنة 1998 في حين تم التوقيع على اتفاقية مالية لتحرير حصة ثانية تقدر ب (35) مليون أورو في غضون 30 ماي 2002
- مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 57 مليون أورو، تم توقيع اتفاقية التمويل يوم : 14 سبتمبر 1999
- مشروع دعم القطاع المالي والمصرفي 23.25) مليون أورو، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 13 أوت 2000
- مشروع دعم إعادة الهيكلة الصناعية وبرامج الخوصصة (38) مليون أورو، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 02 نوفمبر1999
- تقديم قرض لمكافحة التلوث الصناعي بـ 10.75 مليون أورو.

[1]– علي لزعر، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة أألورو متوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وأداريه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد01 ،4004 ،ص2.

[2]– مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر (2005–2010،)مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 30 ،9319 ،ص28.

ويمكن توضيح نصيب الجزائر من برنامج ميدا الأول على امتداد الفترة (1999-1999) وفق الجدور الموالي :

جدول رقم (14): يوضح نصيب الجزائر من برنامج ميدا 1 (1997-1999)

السنوات	الالتزامات (مليون أورو)	التسديدات (مليون أورو)	التسديدات /الالتزامات نسبة مئوية
1997	41	-	-
1998	95	30	31.6
1999	28	0.2	0.7
المجموع	164	30.2	18.41

المصدر: fr.http/Communauté européenne21:22 ،2019مارس ،16

إن ما شهدنه الجزائر من إحداث خلال هذه الفترة تركها لا تستغل التمويل الأوربي حيث كانت نسبة الاستفادة 10 بالمائة خلال 3 سنوات الأولى من انطلاق البرنامج الأوربي للمعونة والتعاون، وبخلاف سنة 1998 حيث تمكنت الجزائر من استعمال 30 مليون أورو أي نسبة 30.6 % نقول إن الجزائر لم تستفد من الدعم الأوربي في ميدان الدعم المالي وخاصة إذا ما قورنت مع حصتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت نسبة الاستفادة من الحصص المالية للبرنامج عند نهاية سنة 1999 حوالي .18.41 % والجدول الموالي يوضح حصة كل دولة من برنامج ميدا 1 (1995/1999).

جدول رقم (15): يوضح نصيب الدول من برنامج ميدا 1 (1995–1999)

البلد	الالتزامات (مليون أورو)	التسديدات (مليون أورو)	الالتزامات /التسديدات نسبة مئوية
مصر	686	157	22.88
المغرب	656	127	19.35
تونس	428	168	39.25
تركيا	375	15	4
الأردن	254	108	42.51
لبنان	182	1	0.54
الجزائر	164	30.2	18.41
فلسطين	111	54	48.64
سوريا	99	0	0
البرامج الجهوية	480	229.8	47.91
المجموع	3435	980	25.90

المصدر: fr.http/Communauté européenne21:22 ،2019مارس16،

من الجدول نلاحظ ان الجزائر اقل استفادة من البرامج مقارنة بالمغرب وتونس اللذان خصصت لهما مبالغ معتبرة، لكن بالرغم من ذلك تبقي نسبة الاستفادة متدنية ,وبمقارنة المبالغ المطلقة لدول المغرب نجد تسديدات الجزائر تمثل 02.22بالمئة و02.92بالمئة من تلك التي استفادت منها كل من المغرب وتونس على التوالي وهذا ما يعكس تقدم إنجازات هاتين الدولتين في عصرنة النسيج الصناعي لهما خلال تسعينيات القرن الماضي.

الفرع الثاني: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدا 2 (2002-2006)

إما برنامج ميدا 2 فهو يغطي الفترة (2000/2006) ويعمل على ضمان أفضل وأحسن السبل لتنفيذ اتفاقية الشراكة استفادت الجزائر من هذا البرنامج في تمويل وإنجاز عدة مشاريع خلا الفترة (2000/2002) تذكرها فيما يلي:[1]

- مشروع دعم قطاع البريد والاتصالات (17) مليون أورو، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 122 جانفي 2001؛

مشروع دعم التكوين المهني (60) مليون أورو، تم التوقيع على اتفاقية التمويل بتاريخ 04 ماي 2002 ؛

مشروع دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشمال الشرقي للجزائر (50 مليون أورو) وتم التوقيع على اتفاقية التمويل في افريل 2002؛

مشروع دعم المناطق المتضررة من الإرهاب في 6 ولايات من الشمال الغربي للجزائر (16) مليون أورو) مشروع دعم القطاع الصحافة والإعلام الجزائري (05) مليون أورو، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 12 جانفي2001؛

مشروع دعم وعصرنة الشرطة (8.2) مليون أورو)، تم التوقيع على اتفاقية التمويل بتاريخ 12 جانفي 2002؛

أما مشروع التعاون (2004/2002) نذكره فيما يلي: [2]

[1]- عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان ،تمويل عمليات التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الملتقي الدولي حول:سياسات التمويل واثارها علي اقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر ؛بسكرة،الجزائر،21-22نوفمبر2006،ص56.

[2]- موسوس مغنية وبلغنو سمية، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر، لملتقي الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،الجزائر 17و18افريل6 200.

-مشروع دعم وتنفيذ اتفاقية الشراكة (10 مليون أورو) تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم 17 ديسمبر2004؛

-مشروع دعم أصالحات قطاع التربية 17 مليون أورو؛

-مشروع العصرنة و الاصلاحالإداري25 مليون أورو؛

-مشروع دعم وتأهيل المناطق المتضررة من الإرهاب في 6واليات من الشمال الغربي للجزائر، المرحلة الثانية، (14مليون أورو).

والجدول الموالي يوضح لنا التزامات وتسديدات برنامج المعونة والتعاون الأوربي الثاني تجاه الجزائر خلال الفترة (2006/2000)

جدول رقم(16): نصيب الجزائر من برنامج ميدا 2(2006/2000)

السنوات	الالتزامات (مليون أورو)	التسديدات (مليون أورو)	التسديدات /الالتزامات نسبة مئوية
2000	30.2	0.4	1.3
2001	60	5.5	9
2002	50	11	22
2003	41.6	15.8	38
2004	51	42	82.4
2005	40	39.4	98.5
2006	66	-	-
المجموع	338.6	114.1	251.2

المصدر: fr.http/Communauté européenne21:22 ،2019مارس،16

تشير أن مبلغ برنامج ميدا (20002/2006 قدر ب 3.350 مليار أورو، بعد انطلاقة بطيئة لبرامج الاتحاد الأوربي للتعاون والمعونة في الجزائر الأسباب أمنية أعربت اللجنة الأوربية عم تفاؤلها عن التقدم في السنوات الأخيرة في حصص برنامج التعاون ويبدو ذلك جليا من خلال الانتقال من معدل 1.3 بالمئة سنة 2000 الى 82.4 بالمئة سنة 2004 و 98.50 بالمئة سنة 2005؛ ان معظم

العمليات كانت في اتجاه التنمية المستدامة لصالح الجزائر وساعدتها في التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق والتحضير المرحلة التبادل الحر وعلى العموم استفادت الجزائر من 144 مليون أورو خلال الفترة (1995/2005) أي بنسبة 0.4 بالمئة من مجموع المبالغ المخصصة لدول الجنوب المتوسط وتبقي حصتها الأضعف بعد لبنان ب 132 مليون أورو.

المطلب الثاني: برنامج الأمم المتحدة لتنمية والصناعة 2002/1998

التعاون بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعية (ONUDI) يعود لسنوات سابقة تم اثنا بها إبرام عديد الاتفاقيات وإنجاز العديد من المشاريع قبل إحداث برنامج (IP) ومن البرامج السابقة منها ما هو متعلق بعملية إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات للتحكم في الجودة وكذا مشاريع البورصة والمناولة وتقوية تنافسية المؤسسات في المجال الخدمات ودعم ومتابعة الاستثمارات في الجزائر ..

الفرع الأول: مضمون برنامج الأمم المتحدة لتنمية والصناعة (1998/2002)

يعتبر البرنامج من الجيل الأول البرامج الاندماج التي قامت بها (ONUDI) خلال التسعينات حيث التزمت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بالتنسيق مع الحكومة الجزائرية ببرنامج نموذجي ممول من ميزانية الدولة منذ 1996 ويساعد البرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية وبعض

الدول المانحة ذات الطابع الاقتصادي للتحضير لرفع الدعم الحكومي على المؤسسات ولا سيما العمومية منها وتهيئة المناخ للانضمام للهيئات الاقتصادية العالمية و التكتلات الجهوية ثم شرعت بالعمل وفق برنامج يسمي برنامج الاندماج لتطوير التنافسية ودعم إعادة الهيكلة في الجزائر خلال شهر ديسمبر 2001 تم استدعاء أعضاء من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الجزائر المراجعة برنامج الاندماج وتحيينه وفق المستجدات والمعطيات الجديدة للوضع الاقتصادي في الجزائر الشروع في دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني أفريل (2001) ومن جهة أخرى إعطاء الأولوية للعمليات

الأكثر أهمية و الأستعجالية للتوظيف العقلاني وترشيد الأموال المانحين. وتم انجاز الوثيقة المعدلة بتاريخ نوفمبر 2002.

الفرع الثاني: أهداف برنامج الأمم المتحدة لتنمية والصناعة (1998/2002)

الهدف الرئيسي للبرنامج هو الدعم الديناميكي الإعادة الهيكلة الصناعية، تنافسية وتكامل نمو الصناعات

حيث كان البرنامج يهدف في بدايته إلى:

- المساعدة في إعداد وتنفيذ السياسة الإستراتيجية للصناعة؛
- تقوية هيئات الدعم والاستشارة المرتبطة بالصناعة؛
- برنامج لدعم التنافسية 48 مؤسسة منها 08 مؤسسة كبيرة الحجم؛
- التحكم في وضع شبكة المعلومات والإحصائيات؛

الفرع الثالث: هيكلة برنامج الأمم المتحدة لتنمية والصناعة (1998/2002)

عملت الوثيقة على تحديث البرنامج مقارنة بما كان سنة 1998 ودون المساس بشكل كبير بمضمون البرنامج، وحددت مدة البرنامج ب كسنوات وبمبلغ 11.442.000 أورو وتم إعداد وثائق عدة مشاريع

ضمن برنامج الإدماج أهمها :[1]

- نشاطات مرتبطة بالبرنامج الوطني لتأهيل؛
- نشاطات لدعم و ترقية الاستثمارات؛
- أهم المجالات التي استفادت من التمويل في إطار برنامج الإدماج هي [1]:

[1]- أبو شارب احمد، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في قلل منطق التبادل الحر الأورو متوسطية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية

التحضير لانطلاق البرنامج الوطني لتأهيل؛

التأهيل النموذجي لبعض المؤسسات المصغرة والمتوسطة؛

تقوية ودعم النشاطات الخدمية المرتبطة بالصناعة الدعم التقني، الجودة التي تقييس، شهادات المطابقة النظام المعلوماتية البيئة.

المطلب الثالث: البرنامج الأوربي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال 2009-2012

يهدف برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية الخاصة لكي تتمكن من المحافظة على حصتها في السوق وتتوجه بعد ذلك لحجز مكانة لها في السوق الخارجية كما يمكنها من الاستعداد للاستجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة والتعامل مع الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع المجتمع الدولي.

الفرع الأول :التعريف ببرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال

تم البرنامج بموجب اتفاقية مبرمة بين اللجنة الأوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية خلال شهر مارس 2009 ، يقدر الغلاف المالي للبرنامج ب 44 مليون أورو، مساهمة اللجنة الأوربية 40 مليون أورو و4 مليون أورو تمثل المساهمة الجزائرية ..[2]

[1]- ناصر دادي عدون،عبد الرحمان بابنات, مرجع سابق ص3

[2]محمد الشريف منصور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني)) حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السيرة جامعة عمار تتيحي الأغواط 08:09 م -2002، ص ص157-159

يعمل البرنامج بالتنسيق مع السلطات الجزائرية على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم، وتقوية الهيئات والمؤسسات المكلفة بوضع السياسات الوطنية.

الفرع الثاني: مميزات برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال

يتميز البرنامج بمميزات خاصة تجعله يتفرد عن البرامج الأخرى وهذه المميزات جاءت نظرا للظروف المحيطة بتلك المرحلة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتذكر منها:

- برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.
- تحديد فترة البرنامج بحوالي 3 سنوات بداية من شهر ماي 2009 ال فيفري 2012
- تقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج ب 44 مليون أوروا
- يسير البرنامج من طرف فريق مختلط من 54 خبيرا

البرنامج موجه للمؤسسات في قطاعات الصناعات الغذائية، مواد البناء الكهرباء الإلكترونيك، الكيماوي تكنولوجيا الإعلام والاتصال

تستفيد من دعم البرنامج عدة وزارات والوكالات التابعة لها والجمعيات المهنية

تحدد 106 شهر من انطلاق البرنامج الدراسة الفروع وتحديد الاحتياجات وكيفيات التدخل ووضع التدريبات الضرورية.[1]

الفرع الثالث محاور برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال

[1]– فرج شعبان، رحالية بلال، آليات برامج ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل انهيار الأسعار ، جامعة 08 ماي .1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل، ص5

إن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال يرتكز على حملة من المحاور الأساسية التي تساعد في تأدية المهام المطلوبة وتذكر من هذه المحاور الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع الخبراء تحت تصرف المؤسسات الصد والمتوسطة لتعميق عملية التأهيل وتسهيل الحصول على التمويل الضروري ووضع أنظمة تسيير حديثا دعم الهيئات والجهات المساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الدعم الفني للوزارات والهي التابعة للوزارات، والمساهمة في انطلاق البرامج المجاورة دعم وإنجاز برنامج للجودة في بعض القطاعات من دعم وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات في الاستراتجي الوطنية للجودة وشهادة المطابقة، بالإضافة إلى خلق مراكز تقنية للقطاع الصناعي.[1]

الخلاصة:

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر بمثابة مرحلة انتقال لهذه المؤسسات من مستوى إلى مستوى أخر يتميز بالكفاءة و المر دودية من خلال تقوية العوامل الداخلية و الخارجية للمؤسسة و ذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد ولكي تصبح منافسة لنضيرها في العالم، رغم تنوع البرامج المطبقة في الجزائر فان الاستفادة منها كانت محدودة حيث اغلب نسب تطبيق هذه البرامج كانت ضئيلة مقارنة مع حجم البرامج بالإضافة إلى كون هذه البرامج أصلا من ناحية الحجم غير كافية لمستوى المرغوب الوصول إليه من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عليه لابد من إعادة النظر في حجم برامج المطبقة مستقبلا مع تفعيل آليات تطبيقها والقيام بالتغذية العكسية لها بشكل مستمر حتى نتأكد من التطبيق السليم لها و المواصلة و الاستمرار في المسار نحو تحقيق الأهداف المنشودة من خلال البرامج المطبقة.

خاتمة

في الختام يمكن القول أن المؤسسات الصغير والمتوسطة تحتل مكانة مرموقة في اقتصاديات العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية ،نظرا للخصائص التي تتمتع بها والتي تمكنها من أن تكون أحد الركائز التي يمكن الاعتماد عليها في احدث النمو وتحقيق التنمية من جهة .غير أننا في المقابل نجدها تواجه العديد من الصعوبات سواء علي المستوي الداخلي أو الخارجي التي تحد من قدرتها علي تأدية الأدوار الإستراتيجية المنتظرة منها.

من هنا أدركت الجزائر أن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة وتجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة . فاتخذت مجموعة من الإجراءات للنهوض بهذا القطاع ،حيث أولته اهتماما كبيرا من خلال استحداث أطر قانونية وإستراتيجية لتدعيمها وترقيتها وتطويرها ، حيث وضعت برامج لتأهيلها منها برامج تأهيل وطنية وأخري في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز تنافسيتها.

اختبار فرضيات الدراسة.

بعد دراسة الموضوع ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه يمكننا اختبار الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة كالأتي:

1-الفرضية الأولي:

إن تأهيل العنصر البشري والمحيط الإداري أهم متطلبات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات التي تواجهها

إن تأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر أصبح أكثر ضرورة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الأمر الذي دفع بالسلطات بالاهتمام بهذه العملية وذلك لتطبيق برمج التأهيل المحيط الإداري وذالك لهشاشة هذا القطاع وعدم قدرته علي مواجهة التحديات والتطورات الحديثة ولابد من التخفيف من حدة الإجراءات البيروقراطية والاختلاسات وإعادة النظر في طرق التسيير الإداري أما العنصر البشري

باعتباره الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيه بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات لأنه العنصر الأساسي لعملية التغيير.وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولي .

الفرضية الثانية :

تهدف برامج التأهيل إلي تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أدائها.

نتيجة التغيرات والتحولات الداعية إلى التميز والتي يظهر فيها دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،يقودنا الحديث عن أهمية التأهيل الذي يعبر عن مجموعة العمليات والأنشطة المختلفة التي يتضمنها برنامج كامل ،وتجسد في مخططات مدروسة تهدف إلي تحديث و عصرنة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره المكان الذي نعيش فيه وتسعي للتأقلم مع متغيراته،كما تهدف إلي تحسين تسيير المؤسسات الصغيرة والمتطورة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية من اجل المحافظة علي حصتها في السوق المحلي والبحث عن أسواق خارجية ،كل هذا من اجل زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها وترقيتها من اجل الوصول بها إلي مستوي تنافسي محلي أو دولي ،وبالتالي تحسين موقع المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي الداعي إلي التميز وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

حققت برامج التأهيل الناتج المنتظر منها وبالتالي استطاعت الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودفعها لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

اعتدت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها برامج وطنية وبرامج في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هدفها الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطويره وتحسين أدائها وزيادة تنافسيتها ليعول عليها في دعم مسار الجزائر في تنويع اقتصادها،إلا أن هذه البرامج أفرزت نتائج ضعيفة جدا لم تقترب جدا من الأهداف التي وضعت من اجلها ،انعكست هذه النتائج

سلبا علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل دوره في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر . وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة:

- عدم وجود تعرف موحد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث يختلف تعريفها من دولة إلي أخري؛
- تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات الإدارية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية ومعلوماتية، صعوبات تسويقية، بشرية مما يتطلب لاهتمام الجدري بها؛
- الهدف الأساسي من عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تهيئة محيطها الداخلي والخارجي حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة الداخلية والخارجية؛
- تكتسي عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة حتى أصبحت رهان تعتمد عليه الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تقود عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي إعادة النظر في أهدافها وطرق عملها لمختلف وظائفها وذلك بغية تكيفها مع متطلباتها؛
- إن تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعملية التأهيل لا يتم إلا من خلال إتباع مجموعة من المراحل تضمن لها الحصول علي أفضل النتائج؛
- إتباع برامج التأهيل المناسبة لخصوصيات هذا النوع من المؤسسات يمكن أن يكون سببا رئيسيا في الرفع من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي تأدية دورها الذي وضعت من اجله؛
- برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر نجدها تشترك في هدف تحسين القدرة التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعات المستهدفة؛

- تعتبر برامج التأهيل التي قامت السلطات بتنفيذها جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لها، غير أن النتائج تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي مقارنة بالأهداف المسطرة.

التوصيات:

- القيام بحملات تحسيسية لرؤساء المؤسسات بضرورة التأهيل؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانخراط ببرامج التأهيل؛
- التقليل من قيود والشروط المفروضة علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستفادة من برامج التأهيل؛
- البحث عن النوعية وليس العدد في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تفعيل إستراتيجية وطنية تهتم بالقطاعات الوطنية المنتجة تنطلق من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تنويع الصناعات الجزائرية وجعلها أكثر تنافسية وتوجيهها نحو التصدير؛
- محاولة الاستفادة من أخطاء البرامج السابقة وعدم الوقوع فيها في البرامج المتبناة الجديدة؛
- محاولة الوصول إلي نتائج ايجابية من البرامج الجديدة تسمح لها بالارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدفع بها إلى المساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. أنور طلبة، العقود الصغيرة الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004.
2. إياد عبد الله خنفرو آخرون، "إدارة التسويق –مدخل معاصر–"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
3. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان الأردن ،2002.
4. حاجي، ناصر. (2019). تنمية القدرات البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دار الفكر الجامعي،.
5. رابح خوني و رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها " الطبعة الأولى , دار أتراك للطباعة و النشر , القاهرة، مصر 2008 , مصر .
6. سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر،19933.
7. طارق عبد لعال عماد، التطورات العالمية وانعكاسات على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر.
8. طارق فارس، "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم،
9. عبد الحفيظ، علي. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني: دراسة مقارنة. دار الهدى للنشر، 2020.
10. عبد القادر، ليلى. دور التكوين المهني في تعزيز التنمية المستدامة بالمؤسسات الاقتصادية. منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2020،.
11. علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
12. فتحي السيد عبده، أحمد أبو سيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر، 2005.
13. فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المحلية ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،مصر
14. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ،2018.

15. محمد كمال مصطفى، "4 محاور لزيادة فاعلية الموارد البشرية"، مركزا لخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2016.
16. ميسر إبراهيم، المشروعات الصغيرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010.
17. هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
18. هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
19. يحي قحطان محمود، "التخطيط الاستراتيجي –مدخل لتحقيق الميزة التنافسية–"، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019
20. يوسف، أحمد. التنمية المستدامة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأخضر. دار الكتب الجامعية، 2021،.

ثانيا:المجلات

1. بوزيد، فاطمة. (2021). أثر التكوين المستمر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 15.
2. حمزة العرابي، عبد الرحيم رحمي، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
3. خير الدين معطي الله ،سامية بزازي،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر، دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001-2014،مجلة معارف ،جامعة أكلي محمد الحاج ،البويرة الجزائر ،العدد عشرون ، جوان 2016 .
4. الطاهر لطرش ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحليل بعض عوامل النجاح، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،03-04-05 ماي 2011.
5. عبد الرحمان بن عنتر، الدعائم الأساسية لارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقوماتها نجاحها، مجلة العلوم الإنسانية، عدد12 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2013

6. عبد القادر رقراق، بوحفص حاكمي، "إجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات العمالية الحالية"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، الجزائر، العدد الخامس، جوان2016 ،.
7. قوريش نصيرة ،آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الملقي الدولي حول – متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية –جامعة الشلف ،الجزائر.
8. منصور، كمال. "أثر تبني ممارسات الاستدامة على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة الاقتصاد والإدارة المستدامة، المجلد 5، العدد 2، 2022.
9. نور الدين حيرش،سعاد يحياوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والوطنية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية،معسكر، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2019.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات الاكادمية

1. إبراهيم، فاطمة الزهراء. التجارب الدولية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دروس مستفادة للدول النامية. المجلة الاقتصادية، العدد 15، 2019.
2. أبو شارب احمد، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في قلل منطق التبادل الحر الأورو متوسطية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية
3. إلياس غقال، "تقييم الدور التمويلي للشراكة ألورو–جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017 .
4. أمين عبد القادر عليواش، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007
5. بوشريط ابتسام–آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،2010.
6. بوعزيز، مراد. استراتيجيات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الآسيوية: حالة ماليزيا. مجلة التنمية والإستراتيجية، المجلد 6، العدد 2، 2021.
7. حسين يحي ، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي ", أطروحة دكتوراه , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ,جامعة أبي بكر بلقا يد , تلمسان، الجزائر،2013.

8. حسين يحي ،قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة في دول المغرب العربي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ،الجزائر،2013-2014.

9. رتيبة عروب ،كريمة ربحي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،الجزائر، يومي 17و 18 أفريل.

10. ساسية عناني، وهاب نعمون، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة المنصورة، كلية المنصورة الجامعة، بغداد، العراق، العدد الرابع والعشرون، 2015.

11. سمية بلعيد،-تقييم جهود الدولة ضمن برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة ةالمتوسطة في الجزائر-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برامج التاهيل .مجلة الاقتصاد الصناعي ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،الجزائر،المجلد10،العددالاول،2020.

12. علي لزعر، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة أألورو متوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وأداريه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد01 ،4004 .

13. كمال مطهري ، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-"، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الحزائر،(2011-2012).

14. مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر 2000-2010مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف،الجزائر 17و18افريل6 200، ص55

15. ياسين العايب إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " أطروحة دكتورة منشورة ,قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ,جامعة قسنطينة، الجزائر،2011.

16. يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبيبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

17. يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبيبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ،2013 .

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. بلال شيخي وآخرون،- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المأمول و الواقع –ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني :حول إشكالية استدانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي الجزائر،يومي 29و30اكتوبر 2017
2. شريف بوقصبة، علي بوعيد هللا، "دور برامج التنمية الجزائرية (2001-2014)في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات"،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 28و29 أكتوبر 2014.
3. محمد الشريف منصور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني)) حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السيرة جامعة عمار تتيحي الأغواط 08:09 م -2002
4. فرج شعبان، رحالية بلال، آليات برامج ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل انهيار الأسعار ، جامعة 08 ماي .1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل،

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. Patrick Dussossoy, « Conseils pratiques pour piloter votre PME: Comment analyser, décider, organiser, mobiliser, et se dépasser…pour réussir», Gereso, Mans, France, 4 e édition, 2018, P176.

2. Mouhamed Lamine Dhaoui, « Guide Méthodologique : restructuration et mise à niveau et compétitivité industrielle »,Organisation Des Nation UNIS Pour Le Développement industriel, Vienne, 2002